

إطار تقييم جودة البيانات، يوليو 2003



صندوق النقد الدولي

إدارة الإحصاءات

إطار تقييم جودة البيانات
لأغراض إحصاءات مالية الحكومة

Data Quality Assessment Framework (DQAF)
for
Government Finance Statistics

مسؤول الاتصال في صندوق النقد الدولي بشأن هذا الإطار:

قسم مالية الحكومة

صندوق النقد الدولي

700 19th Street N. W.

Washington, D.C. 20431

فاكس: (202) 623-6012

بريد إلكتروني: stagodata@imf.org

المحتويات

الصفحة		
أ	مقدمة
أ الغرض من الإطار	ألف-
أ هيكل الإطار	باء-
ب محتوى الإطار	جيم-
1 الشروط الأساسية للجودة	صفر-
1 البيئة القانونية والمؤسسية	صفر-1
4 الموارد	صفر-2
6 الصلة	صفر-3
7 عناصر أخرى لإدارة الجودة	صفر-4
9 ضمانات الموضوعية	1-
9 الكفاءة المهنية	1-1
11 الشفافية	2-1
13 المعايير الأخلاقية	3-1
14 سلامة المنهجية	2-
14 المفاهيم والتعاريف	1-2
15 النطاق	2-2
16 التصنيف/التقسيم القطاعي	3-2
17 أساس القيد	4-2
19 الدقة والموثوقية	3-
19 البيانات المصدرية	1-3
22 تقييم البيانات المصدرية	2-3
22 الأساليب الإحصائية	3-3
24 تقييم البيانات الوسيطة والمخرجات الإحصائية وإقرارها	4-3
25 دراسة التعديلات	5-3
26 المنفعة	4-
26 الدورية والحدثة	1-4
28 الاتساق	2-4
29 سياسة وممارسات التعديل	3-4
31 سهولة الاطلاع	5-
31 سهولة الاطلاع على البيانات	1-5
33 سهولة الاطلاع على البيانات الوصفية	2-5
34 تقديم المساعدة للمستخدمين	3-5
هـ الهيكل متدرج المستويات لإطار تقييم جودة البيانات	إطار ألف-

ملحق

ملاحظات توجيهية خاصة بإطار تقييم جودة بيانات إحصاءات مالية الحكومة (يوليو 2003).....36

إطار تقييم جودة البيانات لأغراض إحصاءات مالية الحكومة

مقدمة

ألف- الغرض من الإطار

أهم أغراض هذا الإطار هو تقديم هيكل مرن لتقييم إحصاءات مالية الحكومة (التي يشار إليها في الإطار بالإحصاءات) تقيماً كفيماً.

ويمكن استخدام هذا الإطار في سياقات مختلفة، منها:

- المراجعات التي تجرى في سياق أعمال الصندوق القطرية، مثل وحدة البيانات النموذجية لتقارير صندوق النقد الدولي المعنية بمراجعة المعايير والمواثيق (ROSCs) والمساعدة الفنية والرقابة؛
- التقييمات الذاتية التي تجريها المكاتب الإحصائية الوطنية والبنوك المركزية وغيرها من الأجهزة المنتجة للبيانات؛
- التقييمات التي تجريها فئات أخرى من مستخدمي البيانات، من أمثال الأطراف المشاركة في السوق المالية.

باء- هيكل الإطار:

يقدم إطار تقييم جودة البيانات تغطية شاملة لمختلف جوانب جودة جمع البيانات ومعالجتها ونشرها. ويأخذ الإطار من حيث تنظيمه شكل هيكل متدرج ينطلق من التفاصيل المجردة/العامة إلى التفاصيل الملموسة/المحددة.

ويغطي المستوى الأول **الشروط الأساسية للجودة وأبعادها الخمسة**: ضمانات الموضوعية، وسلامة المنهجية، والدقة والموثوقية، والمنفعة، وسهولة الاطلاع. ويتفرع كل واحد من هذه الشروط الأساسية والأبعاد الخمسة إلى **عناصر (مستوى الرقمين) ومؤشرات (مستوى الثلاثة أرقام)**¹. وفي المستوى التالي، يجري تناول **القضايا المحورية** التي تختص بإعداد إحصاءات مالية الحكومة. وتحت كل قضية محورية، ترد **نقاط أساسية** تعرّف جوانب الجودة التي قد ينظر فيها عند تناول القضايا المحورية. والقصد من النقاط الأساسية أن تكون إرشادية وليست مستقيضة. وتقدم الملاحظات التوجيهية الواردة في الملحق مزيداً من التفاصيل عن الممارسات القطرية فيما يتعلق بإصدار إحصاءات مالية الحكومة بالإضافة إلى إرشادات لتقييم جودة تلك الإحصاءات.

ويقدم الإطار "ألف" صورة للهيكل المتدرج المستخدم في هذا الإطار.

جيم- محتوى الإطار:

يرد أدناه وصف للعناصر والمؤشرات ضمن الأبعاد الخاصة بكل منها.

صفر- الشروط الأساسية للجودة: على الرغم من أن هذه الشروط ليست في ذاتها بُعداً من أبعاد الجودة، فإن هذه المجموعة من "مؤشرات الجودة" تنطوي على عناصر ومؤشرات لها دور بالغ الأهمية كشروط أساسية

¹ تشبع المستويات الثلاثة الأولى في الأطر الأخرى لتقييم جودة البيانات التي وضعت لتقييم مجموعات البيانات. وقد استخدم هذا التصميم لكي يضمن التقييم الموحد والمنهجي لجميع مجموعات البيانات. وقد تم حتى الآن إعداد أطر إحصاءات الحسابات القومية، ومؤشر أسعار المستهلكين، ومؤشر أسعار المنتجين، وإحصاءات مالية الحكومة، والإحصاءات النقدية، وإحصاءات ميزان المدفوعات، وإحصاءات فقر الدخل.

– أو شروط مؤسسية مسبقة – لجودة الإحصاءات. ويلاحظ أن التركيز يكون على الجهاز ذاته، كأن يكون أحد مكاتب الإحصاءات الوطنية أو البنوك المركزية أو الوزارات/الدوائر. وتغطي هذه الشروط الأساسية العناصر التالية:

- صفر-1 البيئة القانونية والمؤسسية
- صفر-2 الموارد المتاحة للبرنامج الإحصائي
- صفر-3 الصلة
- صفر-4 عناصر أخرى لإدارة الجودة

1- ضمانات الموضوعية: يتعلق هذا البعد بالتقيد بمبدأ الموضوعية في جمع الإحصاءات وإعدادها ونشرها. ويتضمن هذا البعد الترتيبات المؤسسية التي تضمن الكفاءة المهنية في مجال السياسات والممارسات الإحصائية، والشفافية، والمعايير الأخلاقية. والعناصر الثلاثة لهذا البعد من أبعاد الجودة هي كما يلي:

- 1-1 الكفاءة المهنية
- 2-1 الشفافية
- 3-1 المعايير الأخلاقية

2- سلامة المنهجية: يغطي هذا البعد الفكرة القائلة بأن الأساس المنهجي لإنتاج الإحصاءات يتعين أن يكون سليماً، وأن هذا يمكن تحقيقه باتباع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً. ويختص هذا البعد بالضرورة بمجموعات بيانات محددة، مما يعكس وجود منهجيات تختلف باختلاف مجموعات البيانات. وينطوي هذا البعد على أربعة عناصر كما يلي:

- 1-2 المفاهيم والتعاريف
- 2-2 النطاق
- 3-2 التصنيف/التقسيم القطاعي
- 4-2 أساس القيد

3- الدقة والموثوقية: يغطي هذا البعد الفكرة القائلة بأن المخرجات الإحصائية تصور بالقدر الكافي واقع الاقتصاد المعني. ويختص هذا البعد أيضاً ببيانات محددة، مما يعكس المصادر المستخدمة ومعالجتها. وتغطي العناصر الخمسة لهذا البعد ما يلي:

- 1-3 البيانات المصدرية
- 2-3 تقييم البيانات المصدرية
- 3-3 الأساليب الإحصائية
- 4-3 تقييم البيانات الوسيطة والمخرجات الإحصائية وإقرارها
- 5-3 دراسة التعديلات

4- المنفعة: يتصل هذا البعد بضرورة نشر الإحصاءات بوتيرة دورية ملائمة في الوقت المناسب، وكذلك اتساق البيانات داخل كل مجموعة بيانات ومع مجموعات البيانات الرئيسية الأخرى واتباع سياسة المراجعة الدورية. والعناصر الثلاثة لهذا البعد هي كما يلي:

- 1-4 الدورية والحدثة
- 2-4 الاتساق
- 3-4 سياسة وممارسات التعديل

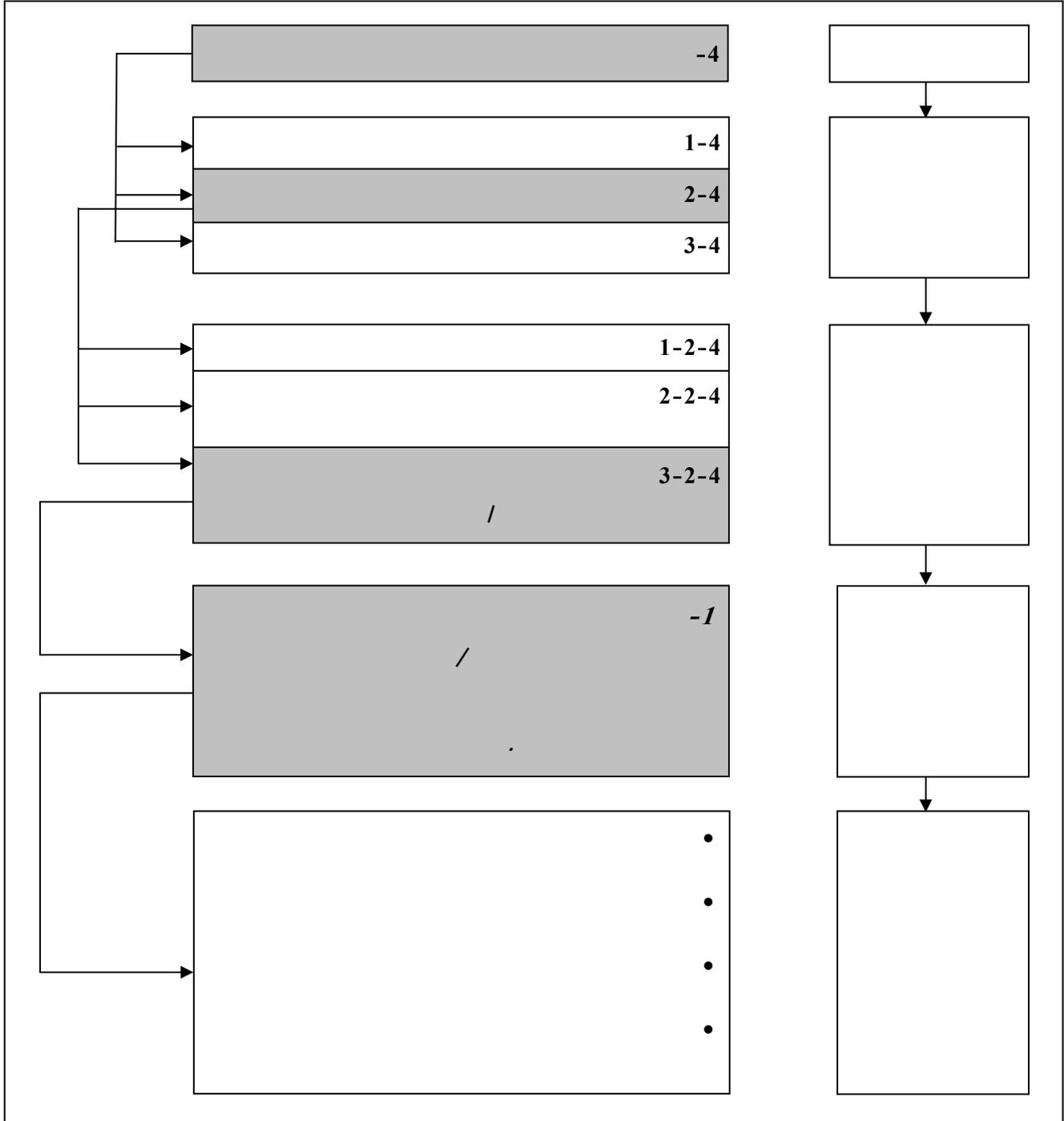
5- سهولة الاطلاع: يتصل هذا البعد بضرورة عرض البيانات والبيانات الوصفية بطريقة واضحة ومفهومة وعلى أساس سهولة توافرها وحيادها، وأن تكون البيانات الوصفية حديثة وذات صلة، وكذلك إتاحة الخدمات المساعدة بصفة عاجلة وعلى أساس من المعرفة الواسعة. ولهذا البعد ثلاثة عناصر هي كما يلي:

ج

- | | |
|------------------------------------|-----|
| سهولة الاطلاع على البيانات | 1-5 |
| سهولة الاطلاع على البيانات الوصفية | 2-5 |
| تقديم المساعدة للمستخدمين | 3-5 |

الإطار ألف: الهيكل متدرج المستويات لإطار تقييم جودة البيانات لأغراض إحصاءات مالية الحكومة، يوليو 2003: مثال

يوضح الشكل أدناه، باستخدام المنفعة كمثال على أحد أبعاد الجودة، كيفية تحديد الإطار لثلاثة عناصر تدل على الجودة. وضمن عنصر الاتساق، وهو أحد تلك العناصر، يحدد الإطار بعد ذلك ثلاثة مؤشرات. وعلى وجه التحديد، فإن القضايا المحورية لكل مؤشر تتم معالجتها من خلال نقاط أساسية قد ينظر فيها عند تحديد الجودة.



(*) راجع رقم الملاحظات الإرشادية في الملحق

صفر- الشروط الأساسية للجودة

صفر-1 البيئة القانونية والمؤسسية
- وجود بيئة داعمة للإحصاءات.

صفر-1-1 التحديد الواضح لمسؤولية جمع الإحصاءات ومعالجتها ونشرها. (*)

1- النص الواضح على المسؤولية الأساسية عن جمع الإحصاءات ومعالجتها ونشرها.

- وجود قانون مثل القانون الإحصائي أو أي نص رسمي آخر (مثل بروتوكول فيما بين الأجهزة أو مرسوم تنفيذي أو تشريع فوق القومي) يسند إلى جهاز واحد (أجهزة) المسؤولية الأساسية وكذلك السلطات المتعلقة بإعداد الإحصاءات ومعالجتها ونشرها.
- اتساق ترتيبات العمل مع هذا التكليف بالمسؤولية.
- وجود ترتيبات لتشجيع اتساق الطرق والنتائج إذا كان هناك أكثر من جهاز منتج للبيانات يشترك في إنتاج أجزاء من الإحصاءات.
- النجاح في حل أو تسوية مسألة أوجه التعارض أو أوجه التعارض المحتملة بين السلطة القانونية التي يستند إليها إنتاج الإحصاءات من جانب والقوانين أو النصوص الأخرى (مثل قانون الاطلاع على المعلومات أو قوانين السرية المصرفية) من جانب آخر بدون إعاقة إنتاج البيانات بشكل مؤثر.

صفر-1-2 كفاية تبادل البيانات والتنسيق بين الأجهزة المنتجة لها. (*)

- 1- وجود ترتيبات أو إجراءات لتيسير تبادل البيانات والتنسيق بين الجهاز (الأجهزة) المسند إليه (اليها) المسؤولية الأساسية لإعداد الإحصاءات وغيره من الأجهزة المنتجة للبيانات.
- وجود إجراءات لتحقيق تدفق البيانات المصدرية (البيانات الإدارية وبيانات المسوح أيضا على سبيل المثال) تدفقا فعالا في الوقت المناسب إلى الجهاز (الأجهزة) المنتجة للبيانات.
 - الحفاظ على التواصل مع الأجهزة الأخرى المنتجة للبيانات (مثل اجتماعات وحلقات تطبيقية دورية) لتعزيز الفهم السليم لشروط البيانات، وتقادي ازدواج الجهود ومراعاة عبء الإبلاغ بالبيانات (مثل مناقشة التغييرات التي تطرأ على العمليات الإدارية قبل أن تقع).

صفر-1-3 سرية البيانات الواردة من فرادى الجهات القائمة بالإبلاغ وقصر استخدامها على الأغراض الإحصائية. (*)

1- ضمان الحفاظ على سرية البيانات الواردة من فرادى الجهات القائمة بالإبلاغ وإعلان هذا الضمان على نطاق واسع.

- وجود قانون أو نص رسمي آخر ينص على أن معاملة البيانات الفردية بسرية وعدم جواز الإفصاح عنها أو استخدامها لغير الأغراض الإحصائية إلا إذا كانت هناك موافقة كتابية على الإفصاح.
 - إبلاغ الجهات المبلغة بالبيانات، في حالة المسوح والاستفسارات الإحصائية الأخرى، بحقوقها وواجباتها فيما يتعلق بتقديم المعلومات وبأن البيانات التي تقوم بإيلاجها سوف تستخدم بغرض إنتاج الإحصاءات.
- 2- وجود إجراءات لمنع الإفصاح عن بيانات فرادى الجهات القائمة بالإبلاغ.**

- وجود قواعد ولوائح تنظيمية لمنع الإفصاح تتضمن توقيع جزاءات على العاملين الذين يفصحون عن البيانات السرية.
 - قصر الاطلاع على البيانات الفردية على العاملين الذين يحتاجون تلك المعلومات لأداء مهامهم الإحصائية.
 - استخدام قواعد خاصة في تجميع البيانات لتقادي الإفصاح عن المتبقي عند نشر مجملات المسح أو أي بيانات سرية أخرى.
 - قيام العاملين بمراجعة جميع البيانات المعدة لكشف أي احتمال إفصاح غير مباشر عن بيانات فردية وتصميم الجداول والمخرجات بطريقة تمنع الإفصاح عن تلك البيانات.
 - حماية سرية البيانات الفردية (على سبيل المثال من خلال جعل كل السجلات غفلا من الأسماء أو التأكد من أن الاطلاع على البيانات تحكمه نصوص السرية) حيثما تكون سجلات الوحدات متاحة للاطلاع عليها (للأغراض البحثية مثلا).
 - الحفاظ على سرية البيانات بالطريقة المناسبة أثناء التخزين وأثناء عملية إعدام السجلات.
 - اتخاذ خطوات لتأمين مقر الأجهزة المنتجة للبيانات وشبكات الحاسب الآلي لديها لمنع الاطلاع على البيانات الفردية بدون تصريح.
- صفر-1-4 ضمان الإبلاغ الإحصائي من خلال التفويض القانوني و/أو التدابير التي تشجع الاستجابة عند طلب البيانات. (*)**

- 1- وجود قانون أو نص رسمي آخر يقضي بالإبلاغ بالمعلومات اللازمة لإعداد الإحصاءات.**
- تخويل الجهاز المنتج للبيانات السلطة القانونية لجمع البيانات المطلوبة لإعداد الإحصاءات.
 - اتساق أنشطة جمع البيانات مع السلطة القانونية.
 - فعالية الجزاءات التي تفرض لعدم الامتثال (بما في ذلك عدم دقة الإبلاغ) كأداة ردع، إذا كان الإبلاغ بالبيانات إجباريا، حتى إن لم تكن هناك حاجة للجوء إلى تلك الأحكام إلا نادرا.

- 2- وجود آليات أخرى للنص على الإبلاغ الملائم بالبيانات لإعداد الإحصاءات.**

- نظر الأجهزة المنتجة للبيانات بعناية في عبء الإبلاغ (مثل الاجتهاد في اتباع وسائل بديلة للحصول على البيانات، ووضع الأسئلة بما يوافق مصطلحات الجهات القائمة بالإبلاغ ونظم إمساك السجلات لديها، وتوخي العناية في تصميم المسوح الجديدة، والمتابعة الدقيقة لعبء الإبلاغ، والتقييم الدوري للمسوح الحالية).
- تقديم المساعدة من الأجهزة المنتجة للبيانات إلى الجهات المبلغة في استكمال النماذج وتقديمها (مثل إتاحة نقطة اتصال).
- سعي الجهاز المنتج للبيانات إلى ضمان تحقيق التعاون بخلق سمعة طيبة (مثلا عن طريق تسجيل شكاوى الجهات المبلغة ومعالجتها، وتحديد الغرض من جمع البيانات، والتعريف بالإجراءات المتخذة لتخفيف عبء الإبلاغ، وتعزيز الوعي بأهمية الإحصاءات ذات الجودة العالية، وتوفير البيانات للجهات المبلغة عند الطلب).

صفر-2 الموارد

-تناسب الموارد مع احتياجات البرامج الإحصائية.

صفر-2-1 تناسب الموارد البشرية والتسهيلات والموارد الحاسوبية والتمويل مع متطلبات البرامج الإحصائية. (*)

1- كفاية الموارد البشرية المتاحة لإعداد الإحصاءات للقيام بالمهام المطلوبة.

- كفاية عدد العاملين بشكل عام للقيام بالمهام المطلوبة.
- ملائمة مؤهلات العاملين للقيام بالمهام المطلوبة مع الحفاظ على مهاراتهم وتطويرها للقيام بتلك المهام.
- الاحتفاظ بمجموعة أساسية من العاملين الحاصلين على التدريب الكافي والحفاظ على معدل دوران معقول للعاملين.
- ملائمة مستويات الأجور لطبيعة العمل وتمتعها بميزة تنافسية في ظل ظروف الإدارة العامة في البلد المعني.

2- كفاية الموارد الحاسوبية المتاحة لإعداد الإحصاءات للقيام بالمهام المطلوبة.

- تخصيص موارد كافية وبذل أقصى جهد بشكل عام لتحقيق استفادة كاملة من إمكانات التكنولوجيا الحاسوبية الفعالة لإعداد السلاسل الإحصائية ونشرها.
- فعالية مجموعات برامج الكمبيوتر المستخدمة في إعداد السلاسل الإحصائية وتحليلها، وتحديث مجموعات البرامج تلك دوريا وتطويرها بشكل جيد للقيام بالمهام القائمة والمستجدة.
- توزيع الأجهزة بالشكل الملائم لتيسير كفاءة جمع البيانات ومعالجتها وإدارة قواعد البيانات.

- توفير الحماية الملائمة لأجهزة الحاسب الآلي، بسبل من بينها تقديم نظم دعم بديلة للطوارئ لاسترداد السلاسل والتحديثات الإحصائية في حالات الكوارث الطبيعية والحوادث وغيرها من الأحداث غير المعتادة.

3- كفاية التسهيلات المادية والموارد الأخرى للقيام بالمهام المطلوبة.

- توفير تجهيزات ملائمة للعمل في مباني المكاتب (مثل الإضاءة والتدفئة والتبريد).
- ملائمة الأثاث والمعدات المكتبية (مثل المكاتب والمقاعد وخزانات حفظ الملفات والهواتف والمعدات المرتبطة بها) للقيام بالمهام المطلوبة.
- ملائمة ترتيبات النقل (المخصصة لجمع البيانات على سبيل المثال).

4- كفاية التمويل المخصص لإعداد الإحصاءات للقيام بالمهام المطلوبة.

- التأكد بقدر معقول من توافر التمويل للاحتياجات المحددة للبرنامج الإحصائي.
- توفير معلومات واضحة من خلال ممارسات وضع الميزانية للسلطات التي تقوم بالتمويل (مثل مراجعة أولويات التحسينات أو الاستقطاعات أو الزيادة في عناصر معينة في البرامج).
- قابلية الأفق الزمني للتمويل للتخطيط لعمليات التطوير الإحصائي (مثل امتداده على فترة من سنتين إلى ثلاث سنوات).

صفر-2-2 تطبيق مقاييس تكفل كفاءة استخدام الموارد.

1- ضمان الإدارة لكفاءة استخدام الموارد.

- إجراء مراجعات دورية لأداء العاملين.
- السعي إلى تحقيق أوجه الكفاءة من خلال المراجعات الدورية لإجراءات عمل مثل السعي لتحقيق مردودية التكاليف في تصميم المسوح قياساً إلى الأهداف، وتشجيع اتساق المفاهيم والتصنيف وغيره من المنهجيات المستخدمة في مجموعات البيانات.
- سعي الأجهزة المنتجة للبيانات إلى الاستفادة عند الضرورة من مساعدة الخبراء الخارجيين لتقييم المنهجيات الإحصائية ونظم إعداد الإحصاءات.

2- تطبيق ممارسات لتحديد التكلفة ووضع الميزانيات وتوافر معلومات كافية من خلال تلك الممارسات للإدارة لاتخاذ القرارات الملائمة

- القياس الدوري للموارد المستخدمة في إعداد الإحصاءات (تحديد التكلفة) ومقارنتها بالبرامج الإحصائية الأخرى.
- استخدام إجراءات وضع الميزانية للمساعدة على تخصيص الموارد.

صفر-3 الصلة

– الإحصاءات تغطي المعلومات المهمة عن المجال المعني.

صفر-3-1 مراقبة صلة الإحصاءات القائمة باحتياجات مستخدمي البيانات ومنفعتها العملية في الوفاء بها. (*)

1- اتخاذ إجراءات محددة لضمان وفاء الإحصاءات الحالية باحتياجات مستخدمي البيانات.

- استشارة و/أو إحاطة مستخدمي البيانات علماً بجوانب محددة من البيانات الحالية (مثل فائدتها من حيث التفاصيل والدورية والحدثة) من خلال المسوح أو النشرات أو الحلقات الدراسية، مع السعي بجدية للحصول على ردود أفعالهم (مثل توفير عنوان بريد إلكتروني).

2- وجود آليات لتحديد احتياجات البيانات الجديدة وما ينشأ منها مع الوقت.

- وجود عملية تشاور تتم على نحو منظم ودوري (على سبيل المثال، بين لجنة استشارية أو مجموعات عمل تمثل مستخدمي البيانات) والدوائر/الوزارات المسؤولة عن وضع السياسات وغيرها من مستخدمي البيانات الرئيسيين، بما في ذلك الأكاديميون والصحافة و/أو غيرهم من ممثلي القطاع الخاص، لمراجعة فائدة الإحصاءات الموجودة وتحديد احتياجات البيانات التي تنشأ مع الوقت.

- مشاركة الأجهزة المنتجة للبيانات بصورة منتظمة في الاجتماعات والحلقات الدراسية الإحصائية التي تنظمها المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات المهنية (مثل المعهد الإحصائي الدولي (ISI) والرابطة الدولية للإحصاءات الرسمية (IAOS)).

- قيام الأجهزة المنتجة للبيانات بدراسات للمساعدة على تحديد احتياجات البيانات الجديدة وما ينشأ منها مع الوقت.

صفر-4 عناصر أخرى لإدارة الجودة

- الجودة هي حجر زاوية في العمل الإحصائي

صفر-4-1 تطبيق عمليات تضمن التركيز على الجودة.

1- إقرار المنظمة بجميع وحداتها بأن الجودة تبني الثقة، ومن ثم فهي تمثل حجر زاوية في العمل الإحصائي.

- اهتمام الإدارة بجميع أبعاد جودة البيانات وتشجيعها للاهتمام المشترك بالجودة في جميع وحدات المنظمة (بتركيز بيان التعريف بمهمة الإدارة المعنية على أهمية الجودة وخضوع المديرين للمساءلة عن تحقيقها على سبيل المثال).

- تركيز برامج تدريب العاملين على أهمية الجودة وتوضيح كيفية تحقيقها للعاملين.

- توفير المنظمة لبنية تحتية للجودة بإدراك المفاضلات ووفورات الحجم والعلاقات المتبادلة بين مجموعات البيانات.
- قيام المنظمة بتطبيق عمليات أو أنشطة معترف بها خارجياً تركز على الجودة (مثل إدارة الجودة الشاملة، وشهادة أيزو 9000 (ISO 9000)، ومبادرات الجودة في إطار النظام الإحصائي الأوروبي، والتقييمات المستقلة).
- إتاحة المعلومات للجمهور بشأن التزام المنظمة بالجودة، بما في ذلك معلومات عن المفاضلات التي تؤثر على برنامج العمل الإحصائي.

صفر-4-2 تطبيق عمليات لمراقبة جودة البرنامج الإحصائي.

1- تطبيق إجراءات لتحقيق المراقبة والمراجعة النظامية للجودة.

- تطبيق عمليات المراقبة لاطلاع المديرين على تحقق الجودة في الأنشطة الإحصائية القائمة (على سبيل المثال، معدلات الاستجابة ومعدلات مراجعة البيانات، وتاريخ التعديل، ومدى حداثة التقييمات).
- قدرة الجهات المسؤولة عن إعداد الإحصاءات على الحصول على إرشادات متخصصة بشأن جودة إحصاءاتها واستراتيجيات تحسين إنتاج البيانات.
- إجراء مراجعات دورية لتحديد الخطوات اللازمة للمحافظة على متطلبات الجودة.

صفر-4-3 تطبيق عمليات تتناول اعتبارات الجودة في تخطيط البرنامج الإحصائي.

- 1- مراعاة مسائل الجودة (بما في ذلك المفاضلات الضمنية والصريحة بين أبعاد الجودة) عند تخطيط البرنامج الإحصائي.
- معالجة مسائل تتعلق بالجودة، كالمسائل التالية، بصراحة وأخذها في الحسبان في عملية تخطيط برنامج العمل:
 - تحسينات الجودة التي يتم تحديدها أثناء المراقبة المستمرة وفي المراجعات الدورية؛
 - ردود الأفعال الواردة من مستخدمي البيانات بشأن معايير الجودة واحتياجات البيانات الجديدة وما ينشأ منها مع الوقت؛
 - المفاضلات بين أبعاد الجودة (مثل توافر الموارد، وحسن التوقيت، والدقة/الموثوقية).

1- ضمانات الموضوعية

– الالتزام التام بمبدأ الموضوعية في جمع الإحصاءات ومعالجتها ونشرها.

1-1 الكفاءة المهنية (*)

– استرشاد السياسات والممارسات الإحصائية بالمبادئ المهنية.

1-1-1 إنتاج الإحصاءات على أساس من التجرد.

1- توافق شروط أو ظروف إنتاج الإحصاءات مع الاستقلالية المهنية.

- وجود قانون أو نص رسمي آخر يدعم الاستقلالية المهنية عن طريق ما يلي على سبيل المثال:
 - معالجة الحاجة العامة إلى تمتع الأجهزة المنتجة للبيانات بالاستقلالية المهنية (مثل النص بوضوح على الاستقلالية المهنية في الاضطلاع بالوظائف الإحصائية والتسليم بأهمية الاستقلالية المهنية)؛
 - منع تدخل الجهات الأخرى، بما في ذلك الهيئات الحكومية الأخرى، في إعداد و/أو نشر المعلومات الإحصائية؛
 - ضمان دعم الاستقلالية المهنية للجهاز الإحصائي من خلال اختيار رئيس الجهاز ومدة ولايته وترتيبات الإبلاغ التي يتبعها (مثل عدم تزامن مدة الولاية عادة مع مدة ولاية الحكومة القائمة؛ وتعيين أو إقصاء رئيس الجهاز من خلال إجراءات تتسم بالشفافية مع التركيز على المؤهلات والأداء المهنيين).
- في حالة عدم وجود أي قانون أو نص رسمي يدعم الاستقلالية الرسمية،
 - الإقرار الواضح بأهمية تقاليد أو ثقافات الكفاءة المهنية لموثوقية النتائج الإحصائية (مثل فهم الآخرين، بما في ذلك الهيئات الحكومية الأخرى، لأهمية عدم التدخل)؛
 - دعم الاستقلالية المهنية للجهاز الإحصائي من خلال اختيار رئيس الجهاز ومدة ولايته وترتيبات الإبلاغ التي يتبعها.

2- تشجيع الكفاءة المهنية ودعمها بهمة داخل المنظمة.

- استناد التعيين والترقية إلى الاستعداد و/أو الخبرة المناسبة في مجال الإحصاءات (مثل مجال أساليب اختيار العينات أو المجال موضوع البحث).
- توفير التدريب المنهجي (بالاستعانة بالخبراء الداخليين والخارجيين) والتدريب أثناء الخدمة على المنهجية وأساليب إعداد البيانات، بما في ذلك المشاركة في الحلقات الدراسية والدورات التدريبية والحلقات التدريبية التطبيقية التي ترتبها المنظمات الإقليمية والدولية لإثراء المعرفة بالممارسات الإحصائية وتوفير سهولة الاطلاع على الدراسات المتخصصة.
- وجود عمليات وأنشطة في مكان العمل تشجع ثقافة الكفاءة المهنية (مثل الإجازة المهنية المتخصصة للعاملين، ومراجعة النظراء للعمل الإحصائي، وتقدير مؤلفي دراسات المنهجية، وتنظيم المحاضرات والمؤتمرات، والدعم المؤسسي للأجهزة المتخصصة).
- تشجيع البحوث والتحليلات (بما في ذلك ما يتناول مبررات اختيار المنهجيات) ونشرها شريطة الخضوع للمراجعة الداخلية وغيرها من العمليات الرامية إلى الحفاظ على سمعة الجهاز المعني من حيث الكفاءة المهنية.

1-1-2 الاسترشاد بالاعتبارات الإحصائية فقط عند اختيار المصادر والأساليب الإحصائية واتخاذ قرارات النشر.

1- الاسترشاد بالاعتبارات الإحصائية فقط عند اختيار مصادر البيانات والأساليب الإحصائية.

- الاستناد في اختيار البيانات المصدرية (مثلا من خلال المفاضلة بين المسوح، أو بين المسوح والسجلات الإدارية أو بين جمع البيانات والسجلات الإدارية) إلى أهداف القياس واحتياجات البيانات.

2- الاسترشاد بالاعتبارات الإحصائية فقط عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشر.

- الاستناد إلى الاعتبارات الإحصائية فقط عند اتخاذ قرارات نشر البيانات.
- الاستناد إلى الاعتبارات الإحصائية فقط عند اتخاذ قرارات بشأن توقيت النشر ووسائل الإعلام والجوانب الأخرى للنشر.

1-1-3 تخويل الكيان الإحصائي المختص حق التعقيب على التفسير الخاطئ للإحصاءات وسوء استخدامها.

1- اضطلاع الجهاز المنتج للبيانات بالتعقيب على التفسير الخاطئ لإحصاءاته أو سوء استخدامها.

- سعي الجهاز المنتج للبيانات إلى تقادي التفسير الخاطئ للإحصاءات أو سوء استخدامها وذلك بتقديم مواد تفسيرية أو عقد اجتماعات إعلامية (مع وسائل الإعلام مثلا).
- وجود سياسة رسمية أو تقاليد راسخة للتعامل مع التفسير الخاطئ للإحصاءات وسوء استخدامها.
- اضطلاع الجهاز المنتج للبيانات بما يلي:
 - مراقبة التغطية الإعلامية لبياناته (خدمة توفير القصصات الصحفية)،
 - التعقيب العلني وفي الوقت المناسب على التفسير الخاطئ لإحصاءاته أو سوء استخدامها في وسائل الإعلام أو أي منتديات أخرى.

2-1 الشفافية

–شفافية السياسات والممارسات الإحصائية.

1-2-1 السماح باطلاع الجمهور على شروط جمع الإحصاءات ومعالجتها ونشرها.

1- توافر معلومات للجمهور عن شروط إعداد السلاسل الإحصائية ونشرها، بما في ذلك الالتزام بإعداد الإحصاءات ونشرها، وسرية بيانات فرادى الجهات القائمة بالإبلاغ، وغير ذلك من السمات الأساسية.

- اقتباس مواد مأخوذة من القانون الإحصائي، وغيره من الوثائق ذات الصلة بشأن شروط إعداد الإحصاءات الرسمية، ونشر تلك المواد في مطبوعات الجهاز المعني و/أو موقعه الإلكتروني على شبكة الإنترنت. وقد تشير تلك الشروط إلى الالتزام بإعداد الإحصاءات ونشرها وسرية بيانات فرادى الجهات القائمة بالإبلاغ وغير ذلك من السمات الأساسية (مثل مدونات قواعد السلوك التي يتم بموجبها إعداد الإحصاءات الرسمية ونشرها، وعملية الموافقة على نشر البيانات، وإجراءات تعيين رئيس الجهاز المنتج للبيانات وإقصائه).
- قيام الجهاز المنتج للبيانات بجهود نشطة ومستمرة من خلال الخطب العامة وغيرها من التجمعات للتعريف بالشروط التي يعمل بموجبها.
- تحديد المصدر الذي يمكن الحصول منه على مزيد من المعلومات عن جهاز إنتاج البيانات ومنتجاته في المطبوعات الإحصائية.

1-2-2 التحديد العني للجهات الحكومية المصرح لها بالاطلاع على الإحصاءات قبل نشرها.

1- اطلاع الجمهور على التصريح للجهات الحكومية بالاطلاع على الإحصاءات قبل نشرها

- اطلاع الجمهور على التصريح للجهات الحكومية بالاطلاع على الإحصاءات قبل نشرها من حيث من يحق لهم الاطلاع على الإحصاءات والفترة الزمنية التي يمكنهم خلالها الاطلاع عليها قبل النشر.

1-2-3 الإشارة الواضحة لمنتجات الهيئات/الوحدات الإحصائية باعتبارها صادرة عنها.

1- التحديد الواضح للمنتجات الإحصائية حتى يكون الجمهور على علم بمسؤولية جهاز إنتاج البيانات.

- التحديد الواضح للبيانات المنشورة على الجمهور باعتبارها البيانات الصادرة عن جهاز إنتاج البيانات (مثل الاسم والشعار والعلامة المميزة).
- تحديد الجزء الذي يكون جهاز إنتاج البيانات مسؤولا عنه في حالة المنشورات المشتركة (مثل التمييز بوضوح بين الإحصاءات وتفسير السياسات).
- طلب جهاز إنتاج البيانات عزو إحصاءاته إليه عند اقتباسها.

1-2-4 إصدار إشعار مسبق بأي تغييرات رئيسة في المنهجية أو البيانات المصدرية أو الأساليب الإحصائية.

1- اطلاع مستخدمي الإحصاءات مسبقا على أي تغييرات رئيسية في المنهجية أو البيانات المصدرية أو الأساليب الإحصائية.

- إشعار الجمهور مسبقا (مثلا عن طريق مقالات في النشرات، أو الاجتماعات الإعلامية، أو النشرات الصحفية) عند إدخال تغييرات رئيسية على المنهجية أو البيانات المصدرية أو الأساليب الإحصائية.

1-3-3 المعايير الأخلاقية

– استرشاد السياسات والممارسات بالمعايير الأخلاقية.

1-3-1 وجود مبادئ توجيهية لسلوك العاملين ومعرفة جميع العاملين بها معرفة تامة.

1- إعداد مجموعة واضحة من المعايير الأخلاقية.

- وجود مبادئ توجيهية واضحة تحدد السلوك السليم في حالة تعرض الجهاز المنتج للبيانات أو العاملين فيه لأي تضارب محتمل بين المصالح.
- وجود مبادئ توجيهية واضحة تربط بين الأخلاقيات والعمل الذي يقوم به العاملون (مثلا فيما يتعلق بتحاشي سوء استخدام الإحصاءات وسوء عرضها (راجع أيضا البند 1-1-3)).
- وجود ثقافة قوية محافظة على المعايير الأخلاقية تثبط التدخل السياسي.

2- اطلاع العاملين على المعايير الأخلاقية.

- إقرار الإدارة بدورها كمثال يحتذى به وحرصها على اتباع المعايير.
- اطلاع العاملين الجدد على المعايير عند انضمامهم للهيئة المعنية.
- تذكير العاملين بالمعايير بصفة دورية (مثلا في التدريب الذي يحصلون عليه، وفي التعاميم التي تصدر لهم، أو عن طريق مطالبة العاملين بصفة دورية بالتأكد مجدداً على الممارسات الأخلاقية، أو التقيد بسياسة منع تضارب المصالح).

2- سلامة المنهجية

اتباع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً في وضع الأساس المنهجي للإحصاءات.

يتم تقييم بعد السلامة المنهجية على أساس المبادئ التوجيهية الموضحة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 (GFSM 2001). وهذا الدليل موجود على الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت وعنوانه: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/index.htm>. وحيثما يكون هناك بلد لا يزال يستخدم المنهجية الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 1986، ولم يطبق بعد دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، ينبغي أن تكون هناك خطط موضوعة للتحويل إلى المبادئ التوجيهية الواردة في الدليل الأخير. ويؤخذ في الحسبان عند التقييم التقيد بممارسات سليمة أخرى متعارف عليها دولياً (مثل النظام الأوروبي للحسابات لعام 1995 والمبادئ التوجيهية المصاحبة له، كالدليل المعني بالعجز والدين الحكوميين، أو معايير إقليمية أخرى مقاربة). وتوجد في الملحق مبادئ توجيهية للبلدان التي يتم تقييمها على أساس المبادئ التوجيهية الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 1986.

1-2 المفاهيم والتعاريف

– توافق المفاهيم والتعاريف المستخدمة مع الأطر الإحصائية المتعارف عليها دولياً.

1-1-2 توافق المفاهيم والتعاريف التي يتضمنها الهيكل العام مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً.

1- اتساق المفاهيم والتعاريف المستخدمة في إعداد الإحصاءات بشكل عام مع المبادئ التوجيهية الموضحة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 (راجع الملحق للاطلاع على المبادئ التوجيهية الموضحة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 1986).

- الاستناد في إعداد ونشر إحصاءات مالية الحكومة إلى التوصيات الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، أو

- اتباع المفاهيم والتعاريف الموضوعية على المستوى الوطني/الإقليمي والمماثلة لما ورد في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 (أي وجود ارتباط شفاف ومباشر بالمعايير الدولية)، أو

- اعتماد "مسار تحول" ملائم من إطار إحصاءات مالية الحكومة القائم على دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 1986 إلى دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، وبدء تنفيذه بالفعل.

2-2 النطاق

– توافق النطاق مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً.

1-2-2 اتساق النطاق بشكل عام مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً. (*)

- 1 اتساق نطاق الإحصاءات بشكل عام مع المبادئ التوجيهية الموضحة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 (راجع الملحق للاطلاع على المبادئ التوجيهية الموضحة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 1986).

- تغطية إحصاءات مالية الحكومة لقطاع الحكومة العامة بأكمله.
- قيام وحدات الحكومة العامة بتنفيذ جميع الأنشطة المهمة للحكومة العامة، أو (في حالة عدم القيام بذلك) توسيع تغطية إحصاءات مالية الحكومة لتشمل الوحدات التي تمارس أنشطة شبه مالية عامة.
- توافر بيانات مختلف مستويات الوحدات الحكومية.
- القيام في أسرع وقت ممكن بإحلال بيانات إحصاءات مالية الحكومة القائمة على التغطية الكاملة محل البيانات الأولية (القائمة مثلاً على التغطية الجزئية لقطاع الحكومة العامة).
- 2 تغطية إحصاءات مالية الحكومة لجميع التدفقات والأرصدة الاقتصادية للوحدات الداخلة في نطاقها – على الأقل وفق المعيار المحدد في الجداول التالية الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 (راجع أيضا الملحق 4 في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001):

- بيان عمليات الحكومة (الجدول 1-4)
- بيان مصادر النقد واستخداماته (الجدول 2-4)
- بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى (الجدول 3-4)
- الميزانية العمومية ومكوناتها التفصيلية (الجدول 1-7، و 2-7، و 3-7، و 4-7).

3-2 التصنيف/التقسيم القطاعي

– توافق نظم التصنيف والتقسيم القطاعي مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً.

1-3-2 اتساق نظم التصنيف/التقسيم القطاعي المستخدمة إلى حد كبير مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً. (*)

1- توافق التصنيف والتقسيم القطاعي المستخدم في الإحصاءات عموماً مع المبادئ التوجيهية الموضحة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 (راجع الملحق للاطلاع على المبادئ التوجيهية الموضحة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 1986).

- تعريف القطاعات المؤسسية وفق نظام الحسابات القومية لعام 1993.
- الاستناد إلى دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 في تعريف القطاعات/القطاعات الفرعية التي يتم بشأنها إنتاج إحصاءات مالية الحكومة.
- توافر إحصاءات منفصلة لقطاع الحكومة العامة والقطاعات خارجة وكذلك عن القطاع العام الموحد/قطاعات القطاع العام الفرعية الموحدة حيثما أدرجت أجهزة من خارج الحكومة العامة في إحصاءات مالية الحكومة.
- توفير إحصاءات مالية الحكومة بشكل منفصل عن قطاع الحكومة المركزية وحكومات الولايات أو الأقاليم (إن وجدت) والحكومات المحلية، وكذلك الحكومة العامة الموحدة.

2- تصنيف الإيرادات والمصرفات والأصول غير المالية والأصول المالية والخصوم والأرصدة والتدفقات باستخدام المنهجية المبينة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001.

- تصنيف الإيرادات (الجدول 1-5)،
- التصنيف الاقتصادي للمصرفات (الجدول 1-6)،²
- تصنيف المصرفات حسب وظائف الحكومة (الجدول 2-6)،
- تصنيف المعاملات في الأصول غير المالية (الجدول 1-8)،
- تصنيف المعاملات في الأصول المالية حسب الأداة المالية (الجدول 1-9)،
- تصنيف المعاملات في الخصوم حسب الأداة المالية (الجدول 1-9)،
- تصنيف المعاملات في الأصول المالية والخصوم حسب القطاع المقابل للأداة المالية (الجدول 2-9).

4-2 أساس القيد

– تقييم الأرصدة والتدفقات وقيداً طبقاً للمعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً.

1-4-2 استخدام أسعار السوق في تقييم التدفقات والأرصدة. (*)

² الوضع المثالي هو توفير البيانات اللازمة لإجراء تصنيف مزدوج للتدفقات على أساس اقتصادي ووظيفي (الجدول 3-6).

1- اتباع قواعد التقييم المستخدمة في قيد المعاملات لمبدأ القيمة السوقية المحدد في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 (راجع الملحق للاطلاع على المبادئ التوجيهية الموضحة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 1986).

- تقييم جميع الأرصدة والتدفقات على أساس أسعار السوق الجارية أو أقرب مكافئ لها.
- تحويل المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية إلى العملة المحلية باستخدام سعر الصرف الوسيط السائد في السوق وقت إجراء هذه المعاملات.

2-4-2 القيد على أساس الاستحقاق. (*)

1- قيد المعاملات على أساس الاستحقاق (راجع الملحق للاطلاع على المبادئ التوجيهية الموضحة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 1986).

- قيد جميع المعاملات عند خلق القيمة الاقتصادية أو نقلها أو تبادلها أو تحويلها أو إطفائها (أي على أساس الاستحقاق الاقتصادي)، أو
 - إتمام التحول تدريجياً إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق/عملية الميزانية، بما يتسق مع معايير إحصاءات مالية الحكومة.
 - وجود ترتيبات للتحويل من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق حيثما كان القيد على أساس نقدي (أو مختلط) مستخدماً.
- 2-4-3 اتساق إجراءات القيد الإجمالي/الصافي عموماً مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً.

1- اتباع المبادئ التوجيهية الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 في قيد المعاملات (راجع الملحق للاطلاع على المبادئ التوجيهية الموضحة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 1986).

- تسجيل جميع المعاملات على أساس إجمالي، باستثناء ما يتعلق بالاقتراض/استهلاك الدين.
- ترصيد المعاملات التصحيحية (كالمعاد من الضرائب المسددة أو المصروفات المدفوعة بالزيادة) مقابل المعاملات الأصلية.

3- الدقة والموثوقية

سلامة البيانات المصدرية والأساليب الإحصائية، وتصوير المخرجات الإحصائية للواقع بالقدر الكافي.

1-3 البيانات المصدرية

– كفاية البيانات المصدرية المتاحة كأساس لإعداد الإحصاءات.

1-1-3 الحصول على البيانات المصدرية من برامج شاملة لجمع البيانات تأخذ في الحسبان الظروف الخاصة بكل بلد. (*)

1- اقتراب البيانات المصدرية بدرجة معقولة من الممارسات السليمة المتعارف عليها دوليا لإعداد إحصاءات مالية الحكومة.

- اتساق البيانات المصدرية مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتعاريف والنطاق والتقسيم القطاعي والتصنيف ووقت القيد وتقييم التدفقات والأرصدة في الممارسات السليمة المتعارف عليها دوليا، ومثال ذلك اتساق دليل الحسابات بالنسبة للحسابات داخل وخارج ميزانية الحكومة المركزية مع تصنيفات إحصاءات مالية الحكومة.

- تفصيل البيانات المصدرية المستخدمة في إعداد إحصاءات التدفقات والأرصدة المالية للحكومة المركزية وقطاعاتها الفرعية بالقدر الكافي للسماح بالتصنيف وفق الممارسات السليمة المتعارف عليها دوليا.

- تقديم مصادر البيانات لتفاصيل تكفي لتوحيد بيانات مختلف مستويات الحكومة بالإضافة إلى الحكومة العامة.

2- توافر معلومات عن كيفية اختلاف مصادر البيانات التكميلية عن المصادر التي تستخدم ممارسات سليمة متعارف عليها دوليا. (*)

- معرفة جهات إعداد البيانات بالاختلافات في الممارسات بين مصادر البيانات التكميلية والمصادر التي تستخدم ممارسات متعارفا عليها دوليا (مثل الاختلافات في أساليب التصنيف والتقييم).

- توافر القدر الكافي من التفصيل في المعلومات المتعلقة بانحرافات البيانات المصدرية عن شروط إحصاءات مالية الحكومة لضمان ملاءمة عملية التسوية.

3-1-3 حادثة البيانات المصدرية

1- توفير البيانات في الوقت المناسب من خلال نظم جمع البيانات.

- توفير (تحديثات) البيانات المصدرية بدرجة حادثة ودورية من الوحدات القائمة بالإبلاغ تكفي لنشر إحصاءات الحكومة العامة وقطاعاتها الفرعية في الوقت المناسب.

- إحاطة الوحدات القائمة بالإبلاغ علما بالمواعيد المحددة للإبلاغ.

- استخدام أجهزة إنتاج البيانات لإجراءات متابعة لضمان تقديم البيانات المصدرية في الوقت المناسب (مثل مداومة الاتصال المنتظم مع الوحدات القائمة بالإبلاغ).

3-2 تقييم البيانات المصدرية

- تقييم البيانات المصدرية بصفة منتظمة.

- 3-2-1 التقييم المنتظم للبيانات المصدرية - بما فيها بيانات التعداد السكاني والمسح بالعينة والسجلات الإدارية - وذلك مثلا من حيث التغطية وأخطاء العينة وأخطاء الاستجابة والأخطاء الأخرى خارج المعاينة؛ ومتابعة نتائج التقييم وإتاحتها للاسترشاد بها في العمليات الإحصائية.**

1- التقييم المنتظم لدقة البيانات المصدرية الواردة من الوحدات الحكومية القائمة بالإبلاغ والمصادر التكميلية الأخرى.

- استخدام إجراءات آلية لتسهيل مراقبة دقة البيانات التي تبلغ بها فرادى وحدات القطاع الحكومي والميزانية، والتحقق من الاتساق الداخلي لبيانات كل مؤسسة (مثلا من خلال عمليات المضاهاة) من خلال تلك الإجراءات الآلية، والتأكد من جوانب عدم اتساق البيانات والقيم التي لا تماثل الاتجاه العام مع الوحدات القائمة بالإبلاغ وتوثيقها.
- تحليل البيانات المصدرية بصفة منتظمة لكشف عدم الدقة في الإبلاغ، وخصوصا لتحري التوافق الزمني والاتساق مع مصادر البيانات الأخرى ذات الصلة.
- رد جهات إعداد البيانات على التساؤلات المتعلقة بدقة البيانات المصدرية من خلال الاتصال المباشر بالأجهزة القائمة بالإبلاغ.
- تقييم آثار التغييرات على نماذج الإبلاغ.

2- اتخاذ الإجراءات الملائمة لتقييم البيانات المصدرية.

- تقييم البيانات المصدرية عن طريق التحقق من مختلف المصادر (مثلا، تساوي المبالغ مستحقة الدفع من أحد أطراف الحكومة العامة مع المبالغ مستحقة القبض لطرف آخر، والتحقق من مصادر الدائنين والمدنيين المستقلة، ومقارنة سجلات التمويل المصرفي المحلي مع السجلات المصرفية).

3-3 الأساليب الإحصائية

– توافق الأساليب الإحصائية المستخدمة مع الإجراءات الإحصائية السليمة.

3-3-1 استخدام أساليب إحصائية سليمة في التعامل مع مصادر البيانات عند إعداد البيانات. (*)

1- سلامة إجراءات إعداد البيانات.

- وجود إجراءات لإعداد البيانات تقلص عبء معالجة أخطاء مثل أخطاء الترميز والمراجعة والجدولة.
- وجود أساليب سليمة لتقدير البيانات الناقصة، حسب مقتضى الحال (لمعالجة مشكلات التغطية).
- الاستناد إلى إجراءات سليمة في احتساب البيانات وتعديلها لمراعاة عدم الاستجابة، حسب مقتضى الحال.
- إحلال البيانات النهائية (المدققة) في وقت لاحق محل البيانات الأولية لكل فترة، ولكن مع سعي جهات إعداد البيانات إلى تحقيق توازن ملائم بين دقة البيانات وحدثتها.
- تصحيح جميع البيانات عند توافر بيانات أدق، إذا كانت هنالك اختلافات جوهرية.
- التوثيق الكامل والتحديث الدوري لإجراءات إعداد البيانات.

- حذف أي اختلاف بين مجموع البيانات دون السنوية والبيانات السنوية من خلال إجراءات المقارنة بالقواعد المعيارية وتحديد الاختلافات بين التدفقات والأرصدة.

2-3-3 استخدام أساليب إحصائية سليمة في سياق الإجراءات الإحصائية الأخرى (تعديل البيانات وتحويلها، والتحليل الإحصائي).

1- استخدام أساليب سليمة للتعديل لتحقيق اتساق البيانات المصدرية مع شروط إحصاءات مالية الحكومة.

- وضع جداول وصل مناسبة، عند الضرورة، لتسهيل تعديل البيانات المصدرية.
- استخدام إجراءات محددة في تعديل البيانات الواردة من مصادر مختلفة، في حالة عدم توافر بيانات تقترب بدرجة معقولة من المفاهيم والتعاريف الأساسية والنطاق ومبادئ القيد الخاصة بإحصاءات مالية الحكومة، لتحسين نطاق التغطية والتصنيف وتحقيق التوافق مع المبادئ التوجيهية الواردة في الأدلة الإحصائية الدولية.

2- استخدام أساليب سليمة في تعديل البيانات وتحويلها.

- تعديل البيانات وتحويلها باستخدام أساليب ملائمة، وذلك مثلاً عند تقدير الإجمالي وإعادة التصنيف وتعديلات التوقيت وتعديلات التقييم واحتساب البيانات وتعديلات التوحيد.

4-3 تقييم البيانات الوسيطة والمخرجات الإحصائية وإقرارها. - التقييم المنتظم للنتائج الوسيطة والمخرجات الإحصائية وإقرارها.

1-4-3 التثبت من صحة النتائج الوسيطة بمضاهاتها بمعلومات أخرى حيثما أمكن ذلك. (*)

1- التثبت من صحة النتائج الوسيطة بمضاهاتها بمصادر البيانات المستقلة الأخرى.

- التثبت من النتائج الوسيطة عبر مجموعة واسعة من البيانات.

2-4-3 تقييم الاختلافات الإحصائية في البيانات الوسيطة وتفصيها:

1- المراجعة التبادلية لسلك سلاسل البيانات في مقابل سلاسل البيانات/المؤشرات ذات الصلة.

- مطابقة بيانات التدفقات المالية المبلغ بها بشأن الأصول المالية وغير المالية والخصوم مع التغيرات في بيانات الأرصدة المناظرة.
- وجود إجراءات لتقصي الخطأ والسهو في التصنيف/التقسيم القطاعي كمصدر للتقلبات أو الاختلافات الإحصائية.

3-4-3 تقصي الاختلافات الإحصائية والمؤشرات المحتملة الأخرى للمشكلات في المخرجات الإحصائية.

1- متابعة الاختلافات الإحصائية.

- التثبت من النتائج الإحصائية أفقياً ورأسياً لتقليل الاختلافات الإحصائية، مثلاً بالتثبت من تكامل الأرصد والتدفقات، لا سيما مدى معقولية التدفقات الاقتصادية الأخرى (وصافي مكاسب وخسائر الحيازة والتغيرات الأخرى في حجم الأصول)، وتحديد وتقصي القيم الخارجة عن النطاقات المتوقعة.
- مقارنة أوجه تفاوت بيانات المالية العامة بين الجهات الوطنية (وزارات المالية والبنوك المركزية والمعاهد الإحصائية،.. إلخ) المسؤولة عن إعداد تلك البيانات (وتسوية تلك الاختلافات أو مطابقتها).

2- إجراء مقارنات/مطابقات ثنائية مع بيانات البلدان والمنظمات الدولية الأخرى.

- إجراء مطابقات ثنائية للبيانات على أساس منتظم مع الجهات المانحة وتقصي أوجه الاختلاف الجوهرية، وتحديد الفروق في المفاهيم وأساليب إعداد البيانات وأخذها في الحسبان عند مقارنة البيانات.
- مقارنة بيانات مختارة عن أرصدة الدين العام الخارجي والتدفقات المرتبطة بها مع معلومات الجهات الدائنة.

5-3 دراسة التعديلات

- تتبع مسار عمليات التعديل باعتبارها مقياساً للموثوقية، وتمحيصها لاستخلاص ما قد تتطوي عليه من معلومات.

1-5-3 دراسة التعديلات وتحليلها على أساس منتظم واستخدامها داخلياً للاسترشاد بها في العمليات الإحصائية (راجع أيضاً البند 3-3-4).

1- تقييم تعديلات إحصاءات مالية الحكومة دورياً.

- حفظ الإحصاءات بصورة منتظمة وإمكان الرجوع إليها بغرض دراسة التعديلات.
- تقييم الدراسات للبيانات الأولية والنهائية على مدى فترة زمنية معينة لتحديد مدى موثوقية البيانات، واشتمال تلك الدراسات على ما يلي: (أ) دراسات الكم (معدل تواتر التعديلات وعدد السلاسل الزمنية المعدلة)، (ب) دراسات اتجاه التعديلات وحجمها.
- تقصي الدراسات لمصادر الخطأ والسهو والتقلبات في البيانات وشرح أساليب تعديل البيانات.

2- اتخاذ إجراءات لتضمين نتائج دراسة التعديلات في جهود تحسين إعداد البيانات.

- استخدام نتائج دراسة التعديلات (مثل نمط توافر مصادر البيانات الرئيسية) في تحديد أفضل دورة تعديل.
- استخدام نتائج دراسة التعديلات في تحسين برامج جمع البيانات الأولية وبرامج جمع البيانات للفترات اللاحقة.

- إجراء تحليل منظم لما يتم التوصل إليه من حالات التحيز المستمر في الإبلاغ من الأجهزة الحكومية واستخدام النتائج في ممارسات المراقبة الداخلية للجودة.
- حفظ الوثائق الملانمة عن التعديلات بما في ذلك ما يلي: (أ) تحديد أهم جوانب البيانات المصدرية التي أدت إلى التعديلات، (ب) أسباب التعديلات، (ج) اتجاه التعديلات وحجمها.

4- المنفعة

اتساق الإحصاءات التي تصدر بدرجة كافية من الدورية والحدثة، واتباع سياسة واضحة في إجراء التعديلات عليها.

1-4 الدورية والحدثة. (*)

- اتباع معايير النشر المتعارف عليها دوليا فيما يتعلق بالدورية والحدثة.

1-1-4 اتباع معايير النشر فيما يتعلق بالدورية.

1- اتباع معايير نشر البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي (المعيار الخاص لنشر البيانات أو النظام العام لنشر البيانات) فيما يتعلق بمعدل دورية الإحصاءات.

- نشر إحصاءات عمليات الحكومة العامة سنويا (المعيار الخاص لنشر البيانات).
- نشر إحصاءات عمليات الحكومة المركزية شهريا (المعيار الخاص لنشر البيانات).
- نشر إحصاءات دين الحكومة المركزية كل ربع سنة (المعيار الخاص لنشر البيانات).
- نشر إحصاءات عمليات ميزانية الحكومة المركزية كل ربع سنة (النظام العام لنشر البيانات).
- نشر إحصاءات دين الحكومة المركزية سنويا (النظام العام لنشر البيانات).

2-1-4 اتباع معايير النشر فيما يتعلق بالحدثة.

1- اتباع معايير نشر البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي (المعيار الخاص لنشر البيانات أو النظام العام لنشر البيانات) فيما يتعلق بحدثة السلاسل الإحصائية.

- نشر الإحصاءات السنوية لعمليات الحكومة العامة في غضون ربع سنة واحد (المعيار الخاص لنشر البيانات).
- نشر الإحصاءات الشهرية لعمليات الحكومة المركزية في غضون شهر واحد (المعيار الخاص لنشر البيانات).
- نشر الإحصاءات ربع السنوية لدين الحكومة المركزية في غضون ربع سنة واحد (المعيار الخاص لنشر البيانات).

- نشر الإحصاءات ربع السنوية لعمليات ميزانية الحكومة المركزية في غضون ربع سنة واحد (النظام العام لنشر البيانات).
- نشر الإحصاءات السنوية لدين الحكومة المركزية في غضون ربعي سنة (النظام العام لنشر البيانات).

2-4-2 الاتساق

– اتساق الإحصاءات داخل كل مجموعة بيانات عبر الفترات الزمنية ومع مجموعات البيانات الرئيسية.

1-2-4 اتساق الإحصاءات داخل كل مجموعة بيانات. (*)

1- اتساق الإحصاءات اتساقاً داخلياً.

- تطابق المفاهيم والتعاريف والتصنيفات المتعلقة بإنتاج إحصاءات مالية الحكومة دون السنوية والسنوية.
- تساوي مجموع الإحصاءات ربع السنوية مع الإحصاءات السنوية.
- عدم بلوغ الاختلافات الإحصائية مقداراً كبيراً عبر فترات زمنية طويلة.
- إمكان مطابقة بيانات التدفقات المتعلقة بالأصول غير المالية والأصول المالية والخصوم مع بيانات التغيرات في أرصدة هذه الأصول والخصوم، ونشر جدول على أساس منتظم يشرح عملية المطابقة (مثلاً، المعاملات وأسعار الصرف، والأسعار، والتغيرات الأخرى في الحجم).

2-2-4 اتساق الإحصاءات أو إمكانية مطابقتها عبر فترة زمنية معقولة. (*)

1- اتساق الإحصاءات عبر الفترات الزمنية.

- توفير سلاسل زمنية متنسقة تغطي فترة زمنية ملائمة (خمس سنوات على الأقل).
- إعادة تركيب السلاسل التاريخية عن أطول فترة ماضية معقولة عند إدخال تغييرات على البيانات المصدرية أو على المنهجية أو الأساليب.
- إدراج ملاحظات منهجية مفصلة تحدد وتشرح أهم الانقطاعات في السلاسل الزمنية المستخدمة كمكونات وأسباب تلك الانقطاعات والتعديلات التي تتم للحفاظ على الاتساق عبر الفترات الزمنية.
- شرح التغيرات غير العادية في الاتجاهات الاقتصادية في التعليق المدرج في المطبوعة المعنية وفي قاعدة البيانات المتاحة لمستخدمي الإحصاءات.

3-2-4 اتساق البيانات أو إمكانية مطابقتها مع البيانات المستمدة من مصادر بيانات و/أو أطر إحصائية أخرى. (*)

- 1- اتساق إحصاءات مالية الحكومة أو إمكانية مطابقتها مع إحصاءات الحسابات القومية والإحصاءات النقدية والمالية وإحصاءات ميزان المدفوعات والدين الخارجي ووضع الاستثمار الدولي أو أي من هذه الإحصاءات.

- اتساق إحصاءات مالية الحكومة بشكل عام مع إحصاءات الحسابات القومية.
- اتساق بيانات معاملات مالية الحكومة مع غير المقيمين بشكل عام مع بيانات ميزان المدفوعات.
- اتساق بيانات معاملات القطاع المصرفي في إحصاءات مالية الحكومة بشكل عام مع الإحصاءات النقدية والمالية.
- اتساق بيانات مكونات مالية الحكومة التي تتألف منها بيانات الدين الخارجي بشكل عام مع بيانات أرصدة الدين المناظرة.

3-4 سياسة وممارسات التعديل

– اتباع إجراءات منتظمة ومعلنة لتعديل البيانات. (*)

1-3-4 اتباع جدول زمني منتظم وشفاف في عمليات التعديل.

1- اتباع نمط واضح يتم إبلاغ مستخدمي الإحصاءات به في ممارسات التعديل (مثلاً، تعديل بيانات التقديرات الأولية، والتعديل لأغراض تحديث الأوزان الترجيحية، ولأغراض إدخال تغييرات في المنهجية).

- وجود دورة تعديل محددة سلفاً ومستقرة بدرجة معقولة من سنة إلى أخرى.
- إعلان دورة التعديل للجمهور.
- شرح الأسباب التي تستند إليها الدورة (مثلاً، مدى توفير البيانات المصدرية، وتوقيت التعديلات مع مجموعات البيانات ذات الصلة، وتوقيت إعداد وثائق السياسات الاقتصادية المهمة).
- إدراج وثائق ملائمة عن التعديلات في مطبوعة السلاسل الإحصائية وفي قاعدة البيانات المتاحة لمستخدمي الإحصاءات.
- إعلان التعديلات التي تتم خارج نطاق الدورة العادية للجمهور عندما تقتضي الضرورة إجراءها (مثلاً، بسبب اكتشاف بيانات مصدرية جديدة أو اكتشاف أخطاء).

2-3-4 التحديد الواضح للبيانات الأولية و/أو المعدلة.

1- إعلام مستخدمي الإحصاءات بالطبيعة الأولية للبيانات المعنية.

- إعلام مستخدمي الإحصاءات، متى كانت البيانات المعنية أولية، عند نشر تلك البيانات.

2- إعلام مستخدمي الإحصاءات بالطبيعة المعدلة للبيانات المعنية.

- إعلام مستخدمي الإحصاءات، متى تم تعديل البيانات المعنية، عند نشر تلك البيانات.

3-3-4 علانية الدراسات والتحليلات المتعلقة بعمليات التعديل (راجع أيضا البند 3-5-1).

1- إعلام مستخدمي الإحصاءات بنتائج عمليات تعديل الإحصاءات ودراسات التعديل.

- قياس التعديلات وتقييمها وشرحها في المطبوعة الإحصائية المعنية وفي قاعدة البيانات المتاحة لمستخدمي الإحصاءات.
- نشر تحليل الفروق بين البيانات المعدلة والبيانات الأولية في حالة المقدمات الرئيسة للسماح بإجراء تقييم لموثوقية البيانات الأولية.

5- سهولة الاطلاع

توافر البيانات والبيانات الوصفية بسهولة وتقديم مساعدات كافية لمستخدميها.

1-5 سهولة الاطلاع على البيانات.

– عرض الإحصاءات بطريقة واضحة ومفهومة، وملاءمة أشكال النشر، وإتاحة الإحصاءات على أساس محايد.

1-1-5 عرض الإحصاءات بطريقة تعين على التفسير السليم والمقارنات المجدية (حسن التنسيق والوضوح في النص والجدول والرسوم البيانية). (*)

1- تناسب عرض الإحصاءات مع احتياجات مستخدمي الإحصاءات.

- نشر إحصاءات مالية الحكومة وفق العناصر الأساسية الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، مصحوبة بسلاسل زمنية.
- نشر سلاسل إضافية لتلبية مجموعة من احتياجات مستخدمي الإحصاءات ذات مستويات تفصيل مختلفة (التجزئة).
- نشر الإحصاءات بطريقة واضحة مصحوبة برسوم بيانية و جداول لتيسير التحليل.
- إدراج تعليقات على تطورات الفترة الجارية.
- نشر السلاسل الزمنية لإحصاءات مالية الحكومة والتي تكون عرضة للتغيرات الموسمية وفق شكل معدل موسمياً.

2-1-5 ملاءمة وسائط النشر وأشكاله. (*)

1- نشر الإحصاءات في أشكال تناسب احتياجات مستخدميها.

- نشر الإحصاءات بطرق تيسر إعادة النشر في وسائل الإعلام (مثلاً، في شكل نشرات إعلامية).
- نشر إحصاءات أشمل و/أو أكثر تفصيلاً أيضاً في شكل مطبوع و/أو إلكتروني.

- إمكان الاطلاع على الإحصاءات الجارية والسلاسل الزمنية الأطول (ربما مقابل رسم) عن طريق قاعدة بيانات إلكترونية يديرها جهاز إنتاج البيانات المعني أو تدار نيابة عنه.

3-1-5 نشر الإحصاءات بناء على جدول زمني معن سلفا.

1- نشر الإحصاءات بناء على الجدول الزمني المعن سلفا.

- وجود جدول زمني يعلن مقدما تواريخ نشر الإحصاءات.
- نشر الإحصاءات في المواعيد المحددة بدقة، أي وفقا للجدول الزمني المعن سلفا.

4-1-5 إتاحة الإحصاءات لجميع مستخدميها في وقت واحد.

1- إتاحة الإحصاءات لجميع مستخدميها في وقت واحد.

- إعلام الجمهور بالإحصاءات الجارية نشرها وبإجراءات الاطلاع عليها (مثلا، عن طريق شبكة الإنترنت أو المطبوعات).
- إتاحة الإحصاءات بصورة متزامنة لجميع مستخدميها الراغبين في الاطلاع عليها.
- فرض حظر لمنع الإفصاح المبكر للجمهور عند إعطاء شرح مسبق للصحافة.

5-1-5 إتاحة الإحصاءات غير المنشورة بانتظام عند الطلب.

1- إتاحة الإحصاءات غير المنشورة بانتظام لمستخدميها عند الطلب.

- إتاحة الإحصاءات العامة الأخرى عند الطلب، وذلك إضافة إلى الإحصاءات المنشورة بانتظام.
- إمكان توفير جدولة مصممة حسب رغبات المستخدم (ربما مقابل رسم) لتلبية طلبات معينة.
- إعلان توافر الإحصاءات الإضافية وإجراءات الحصول عليها.

2-5 سهولة الاطلاع على البيانات الوصفية

– إتاحة البيانات الوصفية الحديثة وذات الصلة.

1-2-5 إتاحة الوثائق المتعلقة بالمفاهيم والنطاق والتصنيفات وأساس القيد ومصادر البيانات والأساليب الإحصائية، وشرح الاختلافات عن المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دوليا.

1- إعطاء معلومات كافية من خلال البيانات الوصفية عن معنى البيانات وعن المنهجية المستخدمة في جمعها ومعالجتها.

- نشر وثيقة شاملة عن المصادر والأساليب وتحديث تلك الوثيقة بانتظام، شاملة ما يلي:

- معلومات عن المفاهيم والتعاريف والتصنيفات ومصادر البيانات وطرق إعداد الإحصاءات، والأساليب الإحصائية، وغيرها من الجوانب والإجراءات المنهجية المهمة.
- الاختلافات عن المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً.
- معلومات عن مصادر المسوح، مثل خصائص المسح (معدلات الرد، ومراقبة المسح، ودراسات الأخطاء خارج المعاينة) وغيرها من سمات المسوح (الطريقة، وإطار العينة، وتصميم العينة، واختيار العينة، وأساليب التقدير والاحتساب، إلخ). وعن طبيعة المصادر الإدارية للبيانات، وأهم الروابط مع نظم البيانات الرئيسية ذات الصلة.
- مراجعة البيانات الوصفية وفق المعيار الخاص لنشر البيانات/النظام العام لنشر البيانات والمنهجيات الموجزة وفق المعيار الخاص لنشر البيانات، وغيرها من الأوصاف ذات الصلة، وتحديثها بانتظام.
- إتاحة البيانات الوصفية للاطلاع بسهولة (مثلاً، من خلال مواقع إلكترونية على شبكة الإنترنت، أو من خلال مطبوعات إحصائية) وإدراج إشارات تبادلية في نشرات البيانات بشأن توفيرها، والإعلام الواسع عنها بغير ذلك من السبل (مثلاً، في فهارس المطبوعات).

2-2-5 تطوير مستويات التفصيل لاحتياجات الجمهور المستهدف.

- 1 إتاحة مختلف مستويات تفصيل البيانات الوصفية للاطلاع عليها لتلبية احتياجات مستخدمي الإحصاءات.
- توافر معلومات عامة عن استخدام الإحصاءات (مثلاً، في كتيب) تتعلق بإحصاءات مالية الحكومة وغيرها من إحصاءات القطاع العام (مثلاً، كيفية تحديد موضع البيانات) وإعلان تلك المعلومات.
- توافر معلومات أكثر تخصصاً عن استخدام الإحصاءات (مثلاً، في وثائق مرجعية، أو في ورقات عمل) وإعلان تلك المعلومات.

3-5 تقديم المساعدة للمستخدمين

– إتاحة الخدمات المساعدة بصفة عاجلة وعلى أساس من المعرفة الواسعة.

1-3-5 الإعلان عن مسؤول الاتصال المختص بكل مجال.

- 1 تقديم المساعدة الملائمة لمستخدمي الإحصاءات.
- توافر الخدمة والمساعدة بصفة عاجلة وعلى أساس من المعرفة الواسعة لمستخدمي الإحصاءات.
- التعريف في جميع النشرات الإحصائية بمسؤولي الاتصال المختصين بالرد على الاستفسارات الواردة بالبريد أو الهاتف أو الفاكس أو البريد الإلكتروني.
- توافر مادة لتعزيز الوعي باستخدام الإحصاءات (مثلاً، للمدارس ومؤسسات البحث).
- الإعلان الكافي عن قنوات الاطلاع التي يمكن أن يحصل العملاء على المعلومات الإحصائية من خلالها..

- متابعة المساعدة المقدمة لمستخدمي الإحصاءات ومراجعتها بصورة دورية (مثلاً، وقت الرد على الطلبات الواردة بالبريد الإلكتروني).

2-3-5 توفير فهارس المطبوعات والوثائق والخدمات الأخرى على نطاق واسع، بما في ذلك توفير معلومات عن أي تغييرات.

1- توفير فهارس المطبوعات والخدمات الأخرى لمستخدمي الإحصاءات.

- توفير فهارس المطبوعات والوثائق والخدمات الأخرى لمستخدمي الإحصاءات، وتحديث ذلك كله بانتظام (مثلاً، كل عام إذا لزم الأمر).
- الإفصاح بوضوح عن أسعار المنتجات والخدمات الإحصائية وتقديم المساعدة في إصدار طلبات الشراء.

ملاحظات توجيهية خاصة بإطار تقييم جودة بيانات إحصاءات مالية الحكومة (يوليو 2003)

الأعداد المؤلفة من رقم واحد ورقمين وثلاثة أرقام مأخوذة من إطار تقييم جودة البيانات الصادر في يوليو 2003. أما النص فيوفر المزيد من الإرشاد بشأن التقييم.

صفر- الشروط الأساسية للجودة

صفر-1 البيئة القانونية والمؤسسية

صفر-1-1 التحديد الواضح لمسؤولية جمع الإحصاءات ومعالجتها ونشرها.

• عادة ما تكون وزارة المالية (أو ما يعادلها) هي الأقدر على إعداد إحصاءات مالية الحكومة، وعلى إدخال عملية إنتاج إحصاءات مالية الحكومة واستخدامها في إعداد الميزانية. أما الأجهزة الأخرى التي تتاطب بها مسؤولية إحصاءات مالية الحكومة في معظم الأحوال، فهي البنك المركزي وجهاز الإحصاء. ولا يسمح وضع البنك المركزي بإعداد إحصاءات مالية الحكومة كما ينبغي، نظرا لبعده عن معظم البيانات المطلوبة ومسؤوليته عن السياسة النقدية وليس عن سياسة المالية العامة. أما الأجهزة الإحصائية الأخرى فهي أقل قدرة من وزارة المالية على الحصول على بيانات الميزانية، والتي تمثل في العادة أهم عنصر في إحصاءات مالية الحكومة، بالرغم من أن هذه الأجهزة قد تكون أقدر على الحصول على البيانات من غير الأجهزة المعنية بالميزانية ومن المستويات الأخرى في الحكومة. وقد تتمتع الأجهزة الإحصائية بميزة الاستقلالية بعيدا عن ضغوط صياغة السياسات، وهو ما يؤدي إلى زيادة الثقة في الإحصاءات.

• الغرض من إحصاءات مالية الحكومة هو الاستفادة منها في وضع سياسة المالية العامة ومراقبتها، ومن ثم ينبغي أن يكون هنالك اتصال وثيق، بين الوحدة/الجهاز المسؤول عن إحصاءات مالية الحكومة ومجالات سياسة الميزانية.

صفر-1-2 كفاية تبادل البيانات والتنسيق بين الأجهزة المنتجة لها.

• من الضروري وجود اتصالات وثيقة مستمرة بين جهات إعداد إحصاءات مالية الحكومة، وجهات إعداد البيانات النقدية (عن طريق لجنة دائمة تجتمع بصفة منتظمة، على سبيل المثال) لمطابقة إحصاءات مالية الحكومة وبيانات التمويل في القطاع المصرفي حيثما يتم الحصول على تمويل حكومي كبير من القطاع المصرفي. ولما كان نظام إحصاءات مالية الحكومة لا يقوم بإعداد بيانات التمويل بشكل مباشر، فمن الأهمية بمكان ضمان اتساق بيانات التمويل مع البيانات "أعلى الخط" (أي بيانات الإيرادات والنفقات) في نظام إحصاءات مالية الحكومة.

• ينبغي استخدام بيانات إحصاءات مالية الحكومة كمصدر لمعظم بيانات المحاسبة القومية المتعلقة بقطاع الحكومة العامة. فإحصاءات مالية الحكومة ليست فقط المصدر الأكثر دقة وموثوقية لبيانات الحكومة، وإنما يساعد استخدام المصادر الشائعة على تبسيط المقارنة بين مجملات إحصاءات مالية الحكومة ومجملات الحسابات القومية، ويولد ثقة أكبر في استخدام بيانات الحسابات القومية في عملية سياسة الميزانية.

• وحتى إذا كان إعداد الميزانية يتم باستخدام مصادر أخرى للبيانات، ينبغي الحفاظ على الاتصالات الوثيقة بين جهات إعداد الحسابات القومية وجهات إعداد إحصاءات مالية الحكومة لضمان الاتساق بين البيانات المستخدمة والإحصاءات المعدة.

- والأسلوب الأمثل لإعداد إحصاءات مالية الحكومة هو جعل وصلات اشتقاق إحصاءات مالية الحكومة جزءاً من نظام إدارة المعلومات المالية المستخدم في إعداد الميزانية والأغراض المحاسبية.

صفر-1-3 سرية البيانات الواردة من فرادى الجهات المبلغة وقصر استخدامها على الأغراض الإحصائية.

- لا تنطبق سرية البيانات عادة على وحدات الحكومة العامة، ولكنها مهمة للبيانات التي يتم جمعها من الشركات العامة حيث تطبق إحصاءات مالية الحكومة على القطاع العام الأوسع.

صفر-1-4 ضمان الإبلاغ الإحصائي من خلال التفويض القانوني و/أو التدابير التي تشجع الاستجابة عند طلب البيانات.

- يجب أن يتمتع الجهاز المختص بإعداد البيانات بالحقوق القانوني في الاطلاع على البيانات لدى جميع الأجهزة الحكومية قبل تدقيقها و/أو نشرها. وتجدر ملاحظة أنه بينما يتوفر لوزارة المالية في العادة اطلاع مباشر على بيانات الميزانية، إلا أنها قد تحتاج إلى صلاحيات خاصة تشريعية و/أو إدارية للاطلاع على البيانات لدى الأجهزة غير المختصة بالميزانية و/أو المستويات الأخرى للحكومة.

- جميع ترتيبات الاطلاع على البيانات ينبغي أن تحدد موعداً لتسليم البيانات في إطار زمني يتوافق مع متطلبات إحصاءات مالية الحكومة، أو أن تسمح للجهاز المختص بإعداد البيانات بفرض تقديم البيانات طبقاً لجدول زمني معقول.

صفر-2 الموارد

صفر-2-1 تناسب الموارد البشرية والتسهيلات والموارد الحاسوبية والتمويل مع متطلبات البرامج الإحصائية.

- من غير المرجح أن تتحقق نتائج إيجابية إذا ما تم إعداد إحصاءات مالية الحكومة على أساس عدم التفرغ. فمن الأهمية بمكان أن تتوفر موارد كافية مكرسة لهذا الغرض، وأن تطبق ترتيبات لتدريب كوادر تتولى إعداد إحصاءات مالية الحكومة خلفاً لمعديها الحاليين، وأن تسمح أعداد الموارد البشرية ومعدل دورانها بالحفاظ على "كتلة حرجة" من الموظفين، حتى لا تضيق الخبرات المتوفرة (بما في ذلك وجود نظام ملائم للحوافز يسمح بالحفاظ على الموظفين المدربين). وينبغي أيضاً أن تكون الترتيبات الخاصة بتعويضات الموظفين كافية لتشجيع الموظفين الخبراء على البقاء في أعمالهم.

- ينبغي أن تتوفر الشروط التالية في موظفي إحصاءات مالية الحكومة:

- المعرفة الكافية بالمفاهيم والممارسات الخاصة بإحصاءات مالية الحكومة.
- التدريب داخلياً على منهجية إحصاءات مالية الحكومة.
- المشاركة في دورات/حلقات دراسية/حلقات تطبيقية تدريبية على المستوى الدولي.
- التأكد من نشر مفاهيم إحصاءات مالية الحكومة ومنهجيتها على نطاق واسع بين الموظفين المعنيين بتحديد سياسة المالية العامة ومراقبتها.
- يستتبع الإعداد الفعال لإحصاءات مالية الحكومة الحصول على نظم كمبيوتر حديثة وتوافر معلومات مصدرية عن جميع الأجهزة الحكومية في شكل معياري مقروء بالكمبيوتر. وينبغي تخزين الوصلة بين

البيانات المصدرية المحاسبية/الخاصة بالميزانية ومجملات إحصاءات مالية الحكومة (جداول الوصل أو جداول الاشتقاق) تخزيناً إلكترونياً في شكل يجعل من السهل الوصول إليها وتحديثها.

صفر-3 الصلة

صفر-3-1 مراقبة صلة الإحصاءات القائمة باحتياجات مستخدمي البيانات ومنفعتهم العملية في الوفاء بها.

أهم مستخدمي الإحصاءات هم واضعو السياسات. وينبغي النظر إلى إحصاءات مالية الحكومة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من عملية الميزانية، وينبغي أن تستخدمها السلطات وخبراء الصندوق وغيرهم ممن يمارسون الرقابة في تقييم سياسة المالية العامة. وإذا لم تتوافر إحصاءات مالية الحكومة في الوقت المطلوب، أو إذا لم تستخدم لأغراض سياسة المالية العامة، فإن الإحصاءات تكون ذات فائدة محدودة جداً. وينبغي أن تكون هناك عملية يقدم من خلالها مستخدمو الإحصاءات ردود أفعالهم إلى جهات إعداد إحصاءات مالية الحكومة بشأن المشكلات التي يتصورونها في جودة بيانات تلك الإحصاءات أو مدى فائدتها لأغراض سياسة المالية العامة.

1- ضمانات الموضوعية

1-1 الكفاءة المهنية

- ينبغي أن تكون جهات إعداد إحصاءات مالية الحكومة متحررة من كل الضغوط الدافعة إلى إنتاج إحصاءات تنمى مع سياسات الحكومة (أو تكون معاكسة لها). وبالمثل، ينبغي عدم التحيز في اختيار الإحصاءات التي يتم إصدارها في شكل مطبوعة أو لنشرها في أي شكل آخر نحو إدراج/استبعاد بعض البيانات لنشويه صورة سياسات الحكومة. ويمكن أن تتفاقم هذه الضغوط إذا كانت وحدة إعداد إحصاءات مالية الحكومة تخضع لسيطرة جهة مختصة بتطوير سياسة الميزانية.
- وبالركون إلى سند تشريعي لاستخدام معيار صندوق النقد الدولي في إعداد إحصاءات مالية الحكومة (أو استخدام صورة من المعيار مطبوعة حسب الظروف القائمة)، يمكن ضمان تطبيق المفاهيم والتصنيفات ذات الصلة على أساس مهني كفاء. وبالمثل، من شأن اشتراط الإصدار في شكل مطبوع أو النشر في أي شكل آخر في إطار زمني معين أن يؤدي إلى تخفيف الضغوط لإخفاء الأخبار السيئة.
- وينبغي أن تتحكم الوحدة المسؤولة عن إحصاءات مالية الحكومة في عملية النشر، كما ينبغي ألا يتعرض إنتاج هذه الوحدة للتغيير أو الإخفاء من جانب الجهات المسؤولة عن تطوير السياسات.

2- سلامة المنهجية

ينبغي أن يكون لدى البلدان التي لا يزال يتم التقييم في حالتها استناداً إلى دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 1986 خطة تحول إلى تطبيق دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001. ولذلك ينبغي أن تأخذ التقييمات التي تتم أثناء فترة التحول في الحسبان الامتثال لدليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 1986 والخطوات التي بدأ اتخاذها لتطبيق دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001. وقد تكون هناك مفاضلات في المراحل الأولى لعملية التحول بين استمرار الامتثال لدليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 1986 وتطبيق دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001. وسوف يستغرق تطبيق دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 سنوات عدة. أما في حالة البلدان التي يجري التقييم في حالتها استناداً إلى دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، فينبغي أن تأخذ التقييمات في الحسبان ما تم إحرازه حتى الآن من تقدم في تطبيق خطط التحول (مثلاً، تطبيق البيانات والجداول والتصنيفات الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001) والخطط الخاصة بإجراء تحسينات جديدة والجداول الزمنية الموضوع لتلك الخطط.

استناد مؤشرات سلامة المنهجية إلى دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 1986

ينبغي استخدام المعايير التالية لتقييم سلامة المنهجية أثناء فترة التحول المؤقتة إلى تطبيق المبادئ التوجيهية الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، وذلك بالنسبة للبلدان التي لا تزال تستند إلى دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 1986 في إعداد إحصاءات مالية الحكومة.

- 1-2 المفاهيم والتعاريف**
- 1-1-2 توافق المفاهيم والتعاريف التي يتضمنها الهيكل العام مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً. (المبادئ التوجيهية لدليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 1986)**
- 1 الاستناد في إعداد ونشر إحصاءات مالية الحكومة إلى توصيات صندوق النقد الدولي المنشورة سابقاً في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 1986، أو
- 2 اتباع المفاهيم والتعاريف الموضوعية على المستوى الوطني/الإقليمي والمماثلة لما ورد في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 1986 (أي وجود ارتباط شفاف وواضح بالمعايير الدولية).
- 3 يقضي دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 بالقيود الكامل لأرصدة وتدفقات الحكومة العامة على أساس الاستحقاق. وأثناء الفترة الانتقالية سوف يكون بإمكان بضعة بلدان تطبيق النظام بالكامل، ولكنه من المتوقع أن تكون جميع البلدان قد اعتمدت "مساراً للتحول" من نظام عام 1986 إلى نظام عام 2001. وسوف يتم بموجب هذه المعايير تقييم ما إذا كان مسار التحول المعتمد ملائماً للأوضاع الحالية في البلد المعني وما إذا كان هناك مسار للتحول يجري اتباعه.
- 2-2 النطاق**
- 1-2-2 اتساق النطاق بشكل عام مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً (المبادئ التوجيهية لدليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 1986).**
- 1 تغطية إحصاءات مالية الحكومة لجميع أنشطة الحكومة العامة على الأقل – بما في ذلك أي نشاط كبير للحكومة العامة تقوم به وحدات خارج القطاع المؤسسي للحكومة العامة، ولكن باستثناء الأنشطة التجارية واسعة النطاق والأنشطة المتعلقة بالوظائف النقدية والتي قد تقوم بها وحدات الحكومة العامة (لمزيد من التفاصيل، راجع القسم 1-أ، و1-ب في الفصل الأول من دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 1986)؛
- 2 توافر بيانات عن جميع المعاملات النقدية التي تدخل في نطاق إحصاءات مالية الحكومة – على الأقل حسب المستوى المحدد في الجداول التالية الواردة في دليل عام 1986:
- (أ) جدول موجز بالمكونات الرئيسية (جدول الفصل الثالث - ك)
- (ب) إيرادات الحكومة والمنح (الجدول أ)
- (ج) تصنيف وظائف الحكومة (الجدول ب)
- (د) التصنيف الاقتصادي للإنفاق الحكومي والإقراض ناقص السداد (الجدول ج)
- (هـ) التمويل حسب نوع حائز الدين (الجدول د)
- (و) التمويل حسب نوع أداة الدين (الجدول هـ)؛
- 3 توفير بيانات عن إجمالي دين الحكومة العامة، مصنفة حسب إقامة الطرف المقابل (أي الحائز) (في

الخارج/في الداخل) للخصوم.

4- القيام في أسرع وقت ممكن بإحلال بيانات إحصاءات مالية الحكومة القائمة على التغطية الكاملة محل البيانات الأولية القائمة على التغطية الجزئية لقطاع الحكومة العامة.

3-2 التصنيف/التقسيم القطاعي

1-3-2 اتساق نظم التصنيف/التقسيم القطاعي المستخدمة عموماً مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً. (المبادئ التوجيهية لدليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 1986).

1- تصنيف الإيرادات والنفقات ومعاملات التمويل باستخدام المنهجية المبينة في الفصل الرابع من دليل 1986.

2- توفير بيانات إحصاءات مالية الحكومة بشكل منفصل فيما يتعلق بكل مستوى من مستويات الحكومة (حيثما وجدت)، أي الحكومة المركزية وحكومات الولايات/الأقاليم والحكومات المحلية، وكذلك الحكومة العامة الموحدة.

4-2 أساس القيد

1-4-2 تقييم الأرصدة والتدفقات باستخدام أسعار تعكس المدفوعات النقدية الفعلية أو المتوقعة. (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 1986).

1- تقييم التدفقات على أساس مقدار المدفوعات النقدية أو ما يعادلها (كالالتزامات التعاقدية محددة الأجل).

2- تقييم إجمالي الدين بالقيمة الاسمية الأصلية، أي المبلغ الذي تلتزم الحكومة بدفعه عند استحقاق أجل الدين.

3- تحويل المبالغ المحررة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية باستخدام النقطة الوسطى بين سعري الشراء والبيع في السوق في تاريخ القيد. وفي حالة تعدد أسعار الصرف، يتم التحويل باستخدام السعر المطبق أو سعر واقعي واحد (إذا كان يمكن تحديد مثل هذا السعر).

2-4-2 القيد على أساس نقدي. (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 1986).

1- قيد المعاملات في أقرب وقت ممكن إلى وقت الدفع.

3-4-2 اتساق إجراءات القيد الإجمالي/الصافي عموماً مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات المتفق عليها (المبادئ التوجيهية لدليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 1986).

1- تسجيل جميع المعاملات على أساس إجمالي، باستثناء معاملات التمويل التي تسجل على أساس صاف.

2-2 النطاق (المبادئ التوجيهية لدليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001)

1-2-2 اتساق النطاق بشكل عام مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً.

- ينبغي تغطية جميع الأجهزة (المختصة بالميزانية وغير المختصة بها) وجميع مستويات الحكومة في البيانات السنوية لإحصاءات مالية الحكومة، مع قصر البيانات دون السنوية على الحكومة المركزية على أن تغطي جميع أجهزة الحكومة المركزية المهمة، سواء المختصة بالميزانية وغير المختصة بها.
- والتغطية الجزئية (كتغطية قطاع الميزانية أو الحكومة المركزية فقط) لا تقدم صورة ناقصة لماليات الحكومة فحسب، وإنما يرجح أيضا أن تولد ضغوطا لتحويل نفقات الحكومة وديونها إلى أجهزة لا تغطيها الإحصاءات، أو حرمان الأجهزة غير المغطاة عن طريق تخفيض التحويلات من الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية على سبيل المثال.
- كثيرا ما يتعارض شرط التغطية الكاملة مع اعتبارات أخرى، كحدثة البيانات أو دقتها. وحيثما تكون التغطية مقيدة بمفاضلات مع اعتبارات أخرى، يتعين القيام على أساس منتظم (سنويا على الأقل) بقياس إحصاءات مالية الحكومة القائمة على التغطية الجزئية مقابل إحصاءات مالية الحكومة القائمة على التغطية الكاملة، وتقديم المعلومات القائمة على التغطية الجزئية لإحصاءات مالية الحكومة على أساس هذا القياس.
- يمكن أن تقوم وحدات عامة تجارية أو شبه تجارية أو البنك المركزي بأنشطة (شبه مالية عامة) للحكومة العامة. ومن أمثلة ذلك عمليات الإقراض غير التجاري أو بتسهيلات كبيرة، واستخدام أسعار صرف متعددة، وتقديم خدمات غير تجارية (بدون دعم مباشر). وتعامل هذه الأنشطة في الممارسات الحالية لصندوق النقد الدولي بإدراج الوحدات التي تمارس أنشطة شبه مالية عامة مهمة ضمن النطاق الذي تغطيه إحصاءات المالية العامة. ويعمل النظام الجديد لإحصاءات مالية الحكومة على أساس الالتزام التام بالقطاع المؤسسي، ومن ثم فإن التقارير الأساسية للنظام ينبغي ألا تشمل على أي وحدات لا تنتمي إلى قطاع الحكومة العامة. غير أن نظام إحصاءات مالية الحكومة يسمح بتقديم بيانات تكميلية بشأن أنشطة شبه المالية العامة، حتى يتسنى للمحللين تقييم موقف المالية العامة الكلي للحكومة. وبدلا من ذلك، يمكن توسيع نطاق إحصاءات مالية الحكومة ليشمل قطاعات من خارج الحكومة العامة، وتقديم صور "الأجزاء" من القطاع العام الموحد - شريطة الحفاظ على حدود القطاع المؤسسي للحكومة العامة في الإحصاءات الأساسية.
- يورد الفصل الثاني من دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 مزيدا من المعلومات التفصيلية عن قطاع الحكومة العامة.

2-3 التصنيف/التقسيم القطاعي (المبادئ التوجيهية لدليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001)
 1-3-2 اتساق نظم التصنيف/التقسيم القطاعي المستخدمة عموما مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دوليا.

ينبغي تصنيف البيانات طبقا للجدول وتعريف البنود الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، وبنفس مستوى التفصيل على الأقل حيثما تكون القيم المعنية قيما جوهرية.

(أ) يلخص بيان عمليات الحكومة معاملات الحكومة في الفترة المرجعية. (الجدول 4-1)

ويمكن النظر إلى هذا الجدول على أنه يضم ثلاثة أقسام: الإيرادات والمصروفات، وصافي اقتناء الأصول غير المالية (الاستثمارات الرأسمالية)، وصافي اقتناء الأصول المالية والخصوم (التمويل). ويعتبر رصيد الإيرادات والمصروفات (صافي رصيد التشغيل) مقياسا لإمكانية استمرار سياسة المالية العامة للحكومة. أما رصيد الإيرادات، مخصوما منه المصروفات، ومخصوما منه صافي اقتناء الأصول غير المالية، فهو يقيس احتياجات التمويل لتنفيذ البرامج التشغيلية وبرامج الاستثمارات الرأسمالية الحكومية.

(ب) يلخص بيان مصادر النقد واستخداماته التغيرات في وضع السيولة لدى الحكومة نتيجة للمعاملات النقدية في الفترة المرجعية. (الجدول 2-4).

(ج) يوضح بيان التدفقات الاقتصادية الأخرى التغيرات في وضع الأصول والخصوم لدى الحكومة بسبب التدفقات غير المعاملات. وتشمل هذه التغيرات ما يرجع إلى زيادات الأسعار أو انخفاضاتها والتغيرات الأخرى في حجم الأصول - كالتالي تنتج عن الكوارث الطبيعية والحروب واكتشاف الموارد أو نضوبها (الجدول 3-4). وسوف يستغرق تطبيق هذا البيان وقتاً.

(د) يقدم جدول تصنيف الإيرادات عرضاً تفصيلياً لأهم الفئات الضريبية وأي مصادر رئيسية أخرى للإيرادات. (الجدول 1-5).

(هـ) يقدم جدول التصنيف الاقتصادي للتدفقات عرضاً لمصروفات الحكومة من حيث طبيعتها الاقتصادية، حسب المطلوب لأغراض تحليل الاقتصاد الكلي. (الجدول 1-6).

(و) يعرض جدول التصنيف الوظيفي للمصروفات ومصروفات الحكومة حسب الوظائف أو السياسات التي تبتغي تشجيعها. وهذا العرض مطلوب لتقييم سياسة المالية العامة للحكومة من حيث الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. (الجدول 2-6).

(ز) تعد الميزانية العمومية جزءاً أساسياً من النظام الجديد لإحصاءات مالية الحكومة. فهي تسجل الأثر التراكمي لسياسات المالية العامة الحكومية السابقة، وتشير إلى الموارد المتوافرة للحكومة لتنفيذ سياستها، والخصوم التي قد تقرض قيوداً على حرية تصرف الحكومة مستقبلاً، وتتم النظام المتكامل للأرصدة والتدفقات. (الجدول 1-7، و 2-7، و 3-7، و 4-7)

ملحوظة: سوف يكون وضع ميزانيات عمومية كاملة عملية صعبة بالنسبة لمعظم البلدان، ولا سيما عملية إدراج وتقييم أصول البنية التحتية كالطرق والجسور والسدود. ولهذا السبب من المرجح أن تغطي الميزانيات العمومية في البداية أصول الحكومات تغطية جزئية فقط. غير أنه يتوقع أن يكون في مقدور الحكومة إنتاج ميزانيات عمومية تشتمل على معظم الأصول المالية والخصوم في مرحلة مبكرة من مسار التحول من النظام الحالي إلى النظام الجديد.

(ح) يقيس جدول تصنيف المعاملات في الأصول غير المالية عمليات اقتناء الأصول غير المالية مخصصاً منها عمليات التصرف فيها، واهتلاك الأصول الثابتة، حسب أنواع الأصول بالتفصيل. (الجدول 1-8)

(ط) يقدم جدول المعاملات في الأصول المالية حسب نوع الأداة المالية معلومات عن سبل إدارة الحكومة لحيازاتها من السيولة، واقتنائها للأصول المالية التي تحتفظ بها لأغراض السياسات/تصرفها فيها. (الجدول 1-9)

(ي) يشير جدول المعاملات في الخصوم المصنفة حسب الأداة المالية إلى السبل التي تحصل بها الحكومة على الموارد المالية، والتأثير الاقتصادي لهذا النشاط على القطاعات الأخرى في الاقتصاد. (الجدول 1-9)

ويأتي جدول المعاملات في الأصول المالية والخصوم المصنفة حسب القطاع المقابل للأداة المالية ليستكمل جداول التمويل المصنف حسب الأداة، ويقدم معلومات عن القطاعات التي تحصل منها الحكومة على الموارد المالية (أو التي تقدم لها الحكومة موارد مالية). (الجدول 2-9)

ملحوظة: هناك مشكلات في الحصول من المصادر الحكومية على بيانات بشأن التمويل من بعض القطاعات (كالقطاع المحلي غير المصرفي) وبشأن بعض أنواع الأدوات المالية (كالأوراق المالية). ومع ذلك فلا يزال ممكنا تقديم معلومات من مصادر حكومية عن التمويل المصنف حسب القطاع، وذلك في حالة القروض المباشرة والأدوات الأخرى غير القابلة للتداول. وقد يكون من الممكن توافر المعلومات القطاعية الخاصة بالأدوات الأخرى من مصادر إحصائية أخرى، أو اشتقاق هذه المعلومات. ومن المهم بصفة خاصة أن تحدد إحصاءات مالية الحكومة التمويل من القطاع المصرفي المحلي (بما في ذلك البنك المركزي) ومن مصادر أجنبية.

4-2 أساس القيد (المبادئ التوجيهية لدليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001)

1-4-2 استخدام أسعار السوق في تقييم التدفقات والأرصدة.

- ينبغي تقييم التدفقات بالأسعار الجارية في تاريخ حدوث هذه التدفقات، وتسجيل الأرصدة حسب القيم الجارية في تاريخ نهاية الفترة المحاسبية. ومن المفترض أن المعاملات المعبر عنها بقيم نقدية تكون بالأسعار السوقية الجارية. وتقدر التدفقات الأخرى والأرصدة باستخدام المعلومات المتوافرة عن أقرب الأسواق. وفي حالة عدم وجود أسواق قريبة بالشكل المناسب، قد يكون من الضروري استخدام بيانات التكلفة، على أن يتم تعديلها لمراعاة حركات الأسعار، والمعاملات المستحقة (كالفائدة واستهلاك الأصول). وتجدر ملاحظة النقاط التالية:
- أن القيمة الاسمية (أو القيمة الاسمية الأصلية) للأوراق المالية ليست أداة يعتد بها للتوصل إلى قيمتها السوقية الجارية. وينبغي استخدام سعر الإصدار مضافا إليه أي فائدة مستحقة إذا تعذر التوصل إلى سعر سوقي قريب؛
- يمكن استخدام القيم الاسمية في حالة الأصول المالية والخصوم التي لا يتم تداولها (كالقروض)، شريطة دفع الفائدة بالكامل في شكل أقساط دورية؛
- قيم التكلفة التاريخية للأصول الحقيقية ليست أداة ملائمة للتوصل إلى القيمة السوقية. وينبغي استخدام التكلفة المخفضة الجارية إذا تعذر التوصل إلى سعر سوقي قريب؛
- ينبغي تقدير القيم غير السوقية لحصص رأس المال على أساس القيمة المتبقية للشركات/أشباه الشركات؛
- لا يمكن في العادة تقييم أصول البنية التحتية كالطرق والجسور وشبكات الكهرباء والمياه استنادا إلى الأسواق العاملة، وإنما يجب تقييمها على أساس تكلفة الإحلال (أي التكلفة المخفضة لإحلال أصل محل أصل آخر معادل)؛
- ينبغي تقييم أسعار الأراضي والمباني والمعدات باستخدام بيانات مستمدة من أصول تجارية مماثلة؛
- من الصعب للغاية حساب قيمة الأصول التراثية، ويجوز استخدام قيمة اسمية لأغراض التحليل الاقتصادي (دولار أمريكي واحد مثلا).

مزيد من المعلومات، راجع دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، الفقرات من 3-73 إلى 3-79.

2-4-2 القيد على أساس الاستحقاق

• يتم قيد الإيرادات/النفقات على أساس الاستحقاق في وقت وقوع الحدث الذي يترتب عليه تدفق للمنافع الاقتصادية من الحكومة أو إليها، أو في الوقت الذي يتسنى معه حدوث هذا التدفق في المستقبل – شريطة أن يكون من الممكن قياس القيمة النقدية للتدفق قياسا موثوقا فيه. ويلاحظ أنه ينبغي قيد الضرائب المستحقة عندما تتوافر المستندات الضريبية (كتقديرات الضريبة على الدخل)، وهي المستندات التي تسمح بإجراء تقدير موثوق فيه للمتحصلات الضريبية المحتملة المستقبلية. ويتم قيد المعاملات في الأصول غير المالية حين تتغير الملكية القانونية أو تصبح الحكومة مسيطرة على الأصول. ولمزيد من المعلومات، راجع دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، الفقرات من 3-37 إلى 3-71.

• تعمل كل الحكومات تقريبا في الوقت الحالي بنظام المحاسبة على أساس نقدي. وبينما يمكن اتخاذ بعض الخطوات لتنفيذ النظام الجديد باستخدام البيانات على أساس نقدي أو على أساس نقدي/استحقاق مختلط، فإن التنفيذ الكامل للنظام الجديد لإحصاءات مالية الحكومة سوف يقتضي اعتماد نظم المحاسبة (ويفضل إعداد الميزانية أيضا) على أساس الاستحقاق. وعند إجراء التقييم ضمن هذه الفئة، ينبغي مراعاة الوضعية الراهنة لنظم المحاسبة وإعداد الميزانية ومعدل السرعة المتوقع لوضع النظم الجديدة.

• يمكن استخدام البيانات النقدية كبديل لبيانات الاستحقاق، بشرط تعديل البيانات النقدية إلى أساس استحقاق تقريبي حينما تُحدث هذه التعديلات فرقا كبيرا. وتفضل البيانات على أساس استحقاق الدفع على بيانات التدفق النقدي كبديل لبيانات الاستحقاق. وينبغي إخطار مستخدمي إحصاءات مالية الحكومة بأي تعديلات مهمة تدخل على البيانات النقدية، وكذلك بالفئات التي لا يمكن إجراء تعديلات فيها.

وأهم الفئات التي يرجح أن تكون التعديلات ضرورية فيها، هي:

الفائدة المدفوعة	(تشمل الفائدة المستحقة بسبب الخصومات/العلاوات)
مساهمات الحكومة في معاشات التقاعد	(المبلغ المحدد أكتواريا والضروري لتمويل استحقاقات معاشات التقاعد بسبب الخدمة في الفترة الجارية)
استهلاك رأس المال الثابت	(قد يكون من الممكن استخدام استهلاك رأس المال الثابت بالنسبة لقطاع الحكومة العامة من الحسابات القومية)
التغيرات في المخزون	(لا تكون مهمة في العادة إلا في حالة المخزونات الاستراتيجية)
حيازات الأصول غير المالية	(بياناتها لا تتوافر عموما)
الحسابات مستحقة الدفع	(خصوصا إذا كانت هنالك متأخرات في السداد)

ويمكن استخدام البيانات النقدية التالية عموما في تقريب بيانات الاستحقاق:

الإيرادات الضريبية	(تحذير – ربما تكون هناك مشكلات في توقيت ضريبة الدخل)
المساهمات الاجتماعية	
مبيعات السلع والخدمات	
الريع	
الأرباح الموزعة	
الغرامات والجزاءات	
المنح المتلقاة	

الأجور والمرتببات – مع استبعاد العمل الرأسمالي للحساب الذاتي (إذا لم تكن هنالك متأخرات، وكان التعويض العيني غير جوهري)

شراء (استخدام) السلع والخدمات (إذا لم تكن هنالك متأخرات، وكانت التغييرات في المخزون غير جوهرياً)

الدعم

المنافع الاجتماعية

المنح المدفوعة

اقتناء/التصرف في الأصول غير المالية

اقتناء/التصرف في الأصول المالية (باستثناء الحسابات مستحقة الدفع/مستحقة القبض)

والخصوم

حيازات الأصول المالية

(تحذير – قد لا تكون الأوراق المالية مقومة بسعر السوق)

(تحذير – قد لا تكون الأوراق المالية مقومة بسعر السوق)

حيازات الخصوم

- تظل بيانات التدفق النقدي عنصراً أساسياً في القيد على أساس الاستحقاق. وتكون البيانات النقدية مطلوبة على الأقل بنفس مستوى التفصيل المطلوب لإعداد الجدول 4-2 (نليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001). ويتضمن ذلك المعلومات التي تتيح مطابقة التدفق النقدي ومجملات الاستحقاق.

3- الدقة والموثوقية

1-3 البيانات المصدرية

1-1-3 الحصول على البيانات المصدرية من برامج شاملة لجمع البيانات تأخذ في الحسبان الظروف الخاصة بكل بلد.

- بيانات الأجهزة خارج الميزانية لا تكون متاحة في العادة من خلال النظم المركزية لإدارة الميزانية/الإدارة المالية، ومن المرجح أيضاً أن تكون لها رموز محاسبية خاصة. ولا بد من تزويد الجهاز المسؤول عن إعداد إحصاءات مالية الحكومة بصلاحيات جمع بيانات على مستوى كاف من الجودة والتفصيل، وأن تتوافر لديه نظم قادرة على التعامل مع البيانات المجمعة. ويتطلب الأمر وجود إجراءات للإبلاغ بشأن وضعية الحصول على البيانات خارج الميزانية ومعالجتها، وتتبع البيانات الناقصة أو تقديرها (إذا لزم الأمر).

- لا بد من توافر البيانات المتعلقة بحكومات الولايات/الأقاليم والحكومات المحلية سنوياً على الأقل، مع تفاصيل معادلة لبيانات الحكومة المركزية (حيثما كانت ذات صلة)، بما يسمح بإصدار الإحصاءات الموحدة لمالية الحكومة العامة على نفس مستوى التصنيف.

- ينبغي أن تتوافر بيانات عن المعاملات والمراكز المالية فيما بين الوحدات الحكومية من أجل حذف بيانات المعاملات والمراكز بين مختلف الوحدات التابعة لكل قطاع فرعي من قطاعات الحكومة (الحكومة المركزية وحكومات الولايات والحكومات المحلية). ومن الناحية النظرية، تتطلب عملية التوحيد معلومات عن جميع المعاملات وحيازات الأصول المالية بين وحدات الحكومة التي يجري توحيد بياناتها. أما في الواقع العملي فلا يلزم إلا تحديد المعلومات التي تؤثر تأثيراً كبيراً على البيانات الموحدة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي تقديم معلومات عما يلي:

{ المنح
- { الفائدة
بين الوحدات الحكومية

{
الضرائب
الأصول المالية/الخصوم

وبصورة أدق، ينبغي أن تحتوي المصادر الإحصائية على ما يلي:

- (1) بيانات من الأجهزة الإدارية (وربما مصادر أخرى تكميلية) تغطي جميع الأرصدة والتدفقات الاقتصادية للحكومة المركزية وحكومات الولايات/الأقاليم (حيثما وجدت).
- (2) توحيد البيانات بالنسبة لقطاع الحكومة المركزية، أو إتاحة المعلومات اللازمة لإجراء هذا التوحيد.
- (3) إتاحة البيانات حتى يتسنى توحيدها بالنسبة لمختلف مستويات الحكومة.
- (4) إتاحة البيانات الإدارية للحكومات المحلية بالتفصيل والحدثة الكافيين، أو وضع الإجراءات الملائمة في هذا الخصوص وجمع بيانات الحكومات المحلية من خلال عمليات المسح لإدراجها في إحصاءات مالية الحكومة في حالة عدم توافر بيانات تلك الوحدات.

2-1-3 اقتراب البيانات المصدرية بدرجة معقولة من التعاريف والنطاق والتصنيف والتقييم ووقت القيد المطلوب.

- تحدد قوائم الحسابات البنود التي ستدعمها النظم المحاسبية. وينبغي أن تتطوي هذه النظم على تفاصيل كافية لأغراض إحصاءات مالية الحكومة، ويفضل تنظيمها بطريقة تسهل نقلها من نظام رموز الحسابات إلى نظام رموز إحصاءات مالية الحكومة. والوضع المثالي هو إدراج رموز إحصاءات مالية الحكومة بجانب رموز الحسابات المناظرة في دليل الحسابات. غير أن الأفضل هو عدم محاولة استخدام نفس الرمز لأغراض إحصاءات مالية الحكومة وأغراض المحاسبة، لأن هذا قد يفرض قيوداً لاداعي لها على استخدام رموز إحصاءات مالية الحكومة.

ملحوظة: غالباً ما تنشأ مشكلة ذات طبيعة خاصة في حالة الفئات الوظيفية (تصنيف وظائف الحكومة) التي عادة ما تشق من فئات إدارية كالدوائر والأجهزة والمكاتب، و/أو فئات البرامج/المشروعات. وإذا ما استخدمت الفئات الإدارية، فيجب أن تكون متجانسة ومنسجمة بالقدر الكافي مع فئات تصنيف وظائف الحكومة بحيث تسمح بإسناد جميع نفقات هذه الفئة إلى التصنيف الوظيفي الملائم. وينبغي مراعاة احتياجات إحصاءات مالية الحكومة عند تحديد البرامج والمشروعات.

- والطريقة المثالية لإنتاج إحصاءات مالية الحكومة هي الحصول عليها من "نظام معلومات الإدارة المالية" (FMIS) الذي يقوم على التكامل بين إعداد بيانات سياسة الميزانية، والتقارير المحاسبية، وإحصاءات مالية الحكومة. أما إعداد إحصاءات مالية الحكومة كعمل ثانوي على أساس التقارير المحاسبية فمن غير المرجح أن يتم في الوقت الملائم لصنع القرارات المتعلقة بسياسة المالية العامة، أو أن يعتبر من الأنشطة الرئيسية لإبلاغ بيانات المالية العامة.

وبصورة أدق:

- (1) توافق دليل الحسابات بالنسبة للحسابات داخل وخارج ميزانية الحكومة المركزية مع فئات إحصاءات مالية الحكومة.

- (2) اشتمال نظم إدارة الميزانية على النص على الاشتقاق التلقائي لبنود إحصاءات مالية الحكومة من بنود الميزانية.
- (3) اتساق وقت قيد البيانات المصدرية وتقييمها مع مفاهيم إحصاءات مالية الحكومة.
- (4) إدراك جهات إعداد الإحصاءات لأي فروق بين البيانات المصدرية ومفاهيم إحصاءات مالية الحكومة.
- (5) تطابق نطاق المعلومات المنشورة بموجب ترتيبات المساءلة المالية (البيانات المتاحة للاطلاع العام عن نتائج الميزانية على سبيل المثال) مع نطاق إحصاءات مالية الحكومة وإمكان مطابقة تلك المعلومات مع إحصاءات مالية الحكومة.

2-1-3 اقتراب البيانات المصدرية بدرجة معقولة من التعاريف والنطاق والتصنيف والتقييم ووقت القيد المطلوب.

2- توافر معلومات عن كيفية اختلاف مصادر البيانات التكميلية عن المصادر التي تستخدم ممارسات سليمة متعارف عليها دولياً

- قد لا تكون البيانات التكميلية مهمة لإحصاءات مالية الحكومة.

3-3 الأساليب الإحصائية

1-3-3 استخدام أساليب إحصائية سليمة في التعامل مع مصادر البيانات عند إعداد البيانات.

- ينبغي أن تحذف من الإحصاءات الموحدة جميع المعاملات وحيازات الدين فيما بين الأجهزة داخل الميزانية وخارجها، ويفضل أن يتم ذلك بإدخال تعديلات تعويضية على المعاملات وحيازات الأصول المالية/الخصوم التي ينبغي توحيدها.

- من الناحية النظرية، تتطلب عملية التوحيد معلومات عن جميع المعاملات وحيازات الأصول المالية بين وحدات الحكومة التي يجري توحيد بياناتها. أما في الواقع العملي فلا يلزم إلا تحديد المعلومات التي تؤثر تأثيراً جوهرياً على البيانات الموحدة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي تقديم معلومات عما يلي:

{	المنح	
{	الفائدة	-
{	الضرائب	بين وحدات الحكومة
{	الأصول المالية/الخصوم	

ويجب أن يسمح النظام المستخدم في إعداد إحصاءات مالية الحكومة بتقدير البيانات الناقصة تقادياً لأحد أمرين:

(أ) نقص الحساب بدرجة ملحوظة عندما لا تقوم الأجهزة بالإبلاغ قبل حلول الموعد النهائي لإعداد إحصاءات مالية الحكومة، أو

(ب) التأخر بلا داع في إنتاج إحصاءات مالية الحكومة بسبب عدم قيام عدد محدود من الأجهزة بالإبلاغ.

- وحيثما يتم استخدام بيانات تقديرية، ينبغي تحديدها بوضوح ثم الاستعاضة عنها بالبيانات الفعلية عند توافرها.

1-4-3 التثبت من صحة النتائج الوسيطة بمضاهاتها بمعلومات أخرى حيثما أمكن ذلك.

- قد لا تكون البيانات الوسيطة مهمة لإحصاءات مالية الحكومة.

4- المنفعة 1-4 الدورية والحادثة

- بعد انتهاء فترة انتقال تبلغ 12 شهرا بدأت في يوليو 2003، بمقدور المشتركين في المعيار الخاص لنشر البيانات أن يستخدموا بموجبه خيار مرونة مستهدفة فيما يتعلق بحدثة البيانات الشهرية لعمليات الحكومة المركزية، إذا كانوا ينشرون بيانات ربع سنوية عن الحكومة العامة وفق دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 أو وفق مبدأ توجيهي معادل مع فترة تأخر تبلغ ربع سنة واحدا. وسوف يسمح بممارسة خيار المرونة المستهدفة بالنسبة للشهر الأخير من العام المالي (وثلاثة أشهر كحد أقصى) وبالنسبة للشهر الأول من العام المالي الجديد (وشهرين كحد أقصى). وبمقدور المشتركين المؤهلين أن ينشروا أثناء فترة الانتقال بيانات المالية العامة على أساس "بذل أفضل جهد".

2-4 الاتساق

1-2-4 اتساق الإحصاءات داخل كل مجموعة بيانات (المبادئ التوجيهية لدليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 1986).

- العجز/الفائض = (-) التمويل
- المجملات الرئيسية (الإيرادات والمنح، الإنفاق والإقراض ناقصا السداد، التمويل) = مجموع العناصر
- النفقات في الجدول ب = النفقات في الجدول ج
- اتساق التمويل المحلي مع التغير في الدين المحلي
- اتساق التمويل الأجنبي مع التغير في الدين الأجنبي
- التحويلات المدفوعة = التحويلات المتلقاة بين مستويات الحكومة/قطاعاتها الفرعية
- الفائدة المدفوعة في الجدول ب = الفائدة المدفوعة في الجدول ج

1-2-4 اتساق الإحصاءات داخل كل مجموعة بيانات (المبادئ التوجيهية لدليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001).

- (1) تساوي الفرق بين الميزانية العمومية الافتتاحية والختامية في كل فئة من فئات الأصول/الخصوم مع مجموع المعاملات وصافي أرباح وخسائر الحيازة والتغيرات الأخرى في حجم الأصول بالنسبة لهذه الفئة.
- (2) نشر شرح توضيحي إذا ما تحقق الاتساق على النحو المَعْرَف في الفقرة (1) أعلاه عن طريق اشتقاق أي مكون كمتبق.
- (3) تساوي صافي رصيد التشغيل مخصوما منه صافي حيازة الأصول غير المالية مع صافي الإقراض/الاقتراض.
- (4) تساوي صافي الإقراض/الاقتراض المشتق من الإيرادات ناقصا المصروفات مخصوما منها صافي حيازة الأصول غير المالية مع التمويل.
- (5) إضافة مكونات الإيرادات، والمصروفات، وصافي حيازة الأصول غير المالية، والتمويل، إلى المجملات.
- (6) توافق بيانات الجدول المفصل للإيرادات، والمصروفات، وصافي حيازة الأصول غير المالية، والتمويل، مع المجملات في جدول عمليات الحكومة.
- (7) التحويلات المدفوعة = التحويلات المتلقاة بين مختلف مستويات الحكومة/قطاعاتها الفرعية.

- (8) اتساق العجز/الفائض النقدي مع الرصيد المستخدم في تقييم سياسة المالية العامة ("policy balance") المقيد وفق أساس الاستحقاق (صافي الإقراض/الإقتراض مخصصاً منه صافي حيازة الأصول المالية لأغراض السياسة)، بعد استبعاد التغيرات في الحسابات الدائنة/المدينة والفائدة المستحقة واستهلاك الأصول.
- (9) وجود إجراءات لعقد مقارنات معيارية بين البيانات الشهرية وربع السنوية والبيانات السنوية.
- (10) إجراء التعديلات المترتبة على المقارنة المعيارية السنوية في حدود مقبولة.
- (11) تقديم معلومات لمستخدمي البيانات عن التعديلات المترتبة على القياس المعياري.
- (12) تساوي مجموع مجملات إحصاءات مالية الحكومة في مستويات الحكومة المكونة لها أو غير ذلك من القطاعات الفرعية لإحصاءات مالية الحكومة مع المجملات الموحدة لتلك القطاعات الفرعية مخصصاً منها تعديلات التوحيد. ويلاحظ أنه ينبغي إضافة صافي رصيد التشغيل، وصافي الإقراض/ الإقتراض، والتغير في القيمة الصافية، والقيمة الصافية، عبر جميع القطاعات الفرعية الواردة في إحصاءات مالية الحكومة.

2-2-4 اتساق الإحصاءات أو إمكانية مطابقتها عبر فترة زمنية معقولة.

- ينبغي تقديم تفسيرات للانحرافات الكبيرة عن الاتجاهات العامة السابقة. فعلى سبيل المثال، يمكن تفسير الزيادات الكبيرة في الإيرادات الضريبية (المعدلة حسب التضخم) على أساس التغيرات في المعدلات الضريبية و/أو الأحوال الاقتصادية التي تسببت في حدوثها. وبالمثل، فإن التغيرات الرئيسية في النفقات يمكن تفسيرها على أساس التغيرات في سياسات المالية العامة و/أو الزيادات في الطلب على الخدمات أو التحويلات الحكومية. كذلك ينبغي تقديم تفسير أيضاً لعدم تغير الاتجاهات العامة للإيرادات أو النفقات، برغم حدوث تغيرات معروفة في سياسات المالية العامة و/أو الأحوال الاقتصادية.
- لضمان اتساق السلاسل الزمنية، يجب تطبيق أي تغييرات في التصنيف أو المعاملة المنهجية على السلاسل الزمنية في إحصاءات مالية الحكومة، حيثما يكون لذلك تأثير جوهري على الإحصاءات.

3-2-4 اتساق البيانات أو إمكانية مطابقتها مع البيانات المستمدة من مصادر بيانات و/أو أطر إحصائية أخرى.

- ينبغي أن تركز بيانات الحسابات القومية المتعلقة بقطاع الحكومة العامة على بيانات إحصاءات مالية الحكومة، وإن كان الأمر قد يتطلب إضافة بيانات تكميلية. ولهذا، ينبغي أن يكون من الممكن مطابقة مجملات رئيسية مثل صافي الإقراض/الإقتراض في النظامين، مع مراعاة الاختلافات المعروفة في المعاملة. وحيث إن الحسابات القومية تستمد بياناتها من مصادر مختلفة، يتعذر تحقيق المطابقة الكاملة، وإن كان وجود اختلافات مهمة بين المجملات المتناظرة يشير إلى وجود مشكلات في إحدى مجموعتي البيانات أو كليهما.
- بيانات الحسابات النقدية هي المقابل للتمويل المصرفي المحلي وتدفقات الفائدة في إحصاءات مالية الحكومة، وينبغي استخدامها في مراجعة البيانات المتناظرة في إحصاءات مالية الحكومة. وتكتسب هذه المراجعة أهمية خاصة لأن بيانات التمويل من المالية العامة غالباً ما تحتسبها بعثات الصندوق باستخدام البيانات النقدية ولأغراض تقييم البرامج. أما بيانات التمويل من البنك المركزي ومن القطاع المصرفي باستثناء البنك المركزي فتعلق عليها أهمية خاصة في التحليل الاقتصادي، وينبغي توفير بيانات موثوقة في هذا الصدد من البنك المركزي و/أو المسوح النقدية. وبالنسبة لبيانات التمويل من الشركات غير المصرفية ومن قطاع الأسر، فتكون درجة توافرها وموثوقيتها أقل على الأرجح.

- وغالبا ما تستخدم بيانات القطاع المصرفي (التي يتولى البنك المركزي إعدادها في العادة) باعتبارها المقياس المفضل للمالية العامة، وخصوصا للفترات الأقل من سنة. وإذا كان الفارق جوهريا بين مجموعتي الأرقام، فيجب التحقق من أسباب الفارق وتقديم الوثائق الملائمة عن حجم الاختلاف الإحصائي وسببه (أو أسبابه).

- أما التمويل المحلي من غير القطاع المصرفي، فعادة ما يتم من خلال إصدار أوراق مالية، ومن المرجح أن تكون بيانات التمويل المناظرة غير موثوقة إذا كانت هناك سوق ثانوية للأوراق المالية. ولكن إذا كانت المسوح المالية تقدم بيانات بشأن التمويل الحكومي المحلي من غير القطاع المصرفي، فينبغي مقارنة هذه البيانات ببيانات التمويل المحلي غير المصرفي في إحصاءات مالية الحكومة والمشتق كمتبق بعد طرح التمويل من القطاعين المصرفي والخارجي من التمويل الكلي.

- أما بيانات التمويل الأجنبي في شكل قروض مباشرة من الحكومات الأجنبية والمؤسسات الدولية، فيجب أن يكون الحصول عليها ميسورا من مصادر بيانات إحصاءات مالية الحكومة الرئيسية (كالميزانية و/أو النظم المحاسبية). وبالمثل، ينبغي أن يقدم جهاز المالية العامة المختص ببيانات الأوراق المالية المُصدرة خارجيا. وينبغي مطابقة هذه البيانات بشكل دوري مع بيانات ميزان المدفوعات والمسوح ذات الصلة. ولقد ثبت فيما سبق قصور بيانات التمويل الأجنبي لمشروعات الاستثمار بصفة خاصة في إحصاءات مالية الحكومة.

ملحوظة: من المرجح أن تكون تغطية وحدات الحكومة هي السبب الهيكلي الرئيسي للاختلافات بين إحصاءات مالية الحكومة وبيانات ميزان المدفوعات أو البيانات المصرفية، وينبغي أن تشمل عملية المطابقة على عملية لمقارنة تغطية وحدات الحكومة وتصنيفها. كذلك فإن الأوراق المالية المُصدرة محليا قد يستنفدها الوكلاء العاملون لصالح أطراف مقيمة في الخارج، ومن ثم ينبغي تعديل بيانات التمويل الخارجي في إحصاءات مالية الحكومة لكي تتوافق مع بيانات ميزان المدفوعات.

- وإذا كانت الحكومات تصدر أوقافا مالية قابلة للتداول، فلا يمكن في العادة تحديد القطاع الحائز لهذه الأوراق إلا بمسح المشتريات النهائية من هذه الأوراق (حيث إن جهة الإصدار لا علم لها بالمعاملات اللاحقة). وفي هذه الحالات، يجب الحصول من بيانات الميزانية النقدية وميزان المدفوعات على بيانات إحصاءات مالية الحكومة المتعلقة بالتمويل وأرصدة الدين حسب قطاع الحائز للدين.

- وتوفر البيانات النقدية معلومات عن الحسابات الدائنة/المدينة أو حصص رأس المال. وتكون البيانات النقدية على أساس الاستحقاق من الناحية النظرية، ولكن من الضروري أن تتأكد جهات إعداد إحصاءات مالية الحكومة من تطبيق مبادئ الاستحقاق على نحو متسق بين النظامين.

• ينبغي مطابقة بيانات إحصاءات مالية الحكومة عن المنح الأجنبية وغيرها من الإيرادات، والمشروعات الخارجية الممولة من الإنفاق الرأسمالي، والتمويل الخارجي، والدين الخارجي، مع بيانات ميزان المدفوعات. وينبغي الحصول على بيانات المشتريات الأجنبية للأوراق المالية من بيانات ميزان المدفوعات.

3-4 سياسة وممارسات التعديل

يجب أن تكون سياسة وممارسات التعديل محددين للجمهور بوضوح:

- يجب أن يسمح النظام المستخدم في إعداد إحصاءات مالية الحكومة بتقدير البيانات الناقصة تقاديا لنقص الحساب بدرجة ملحوظة عندما لا تقوم الأجهزة بالإبلاغ قبل حلول الموعد النهائي لإعداد إحصاءات مالية الحكومة، أو تقاديا للتأخر بلا داع في إنتاج إحصاءات مالية الحكومة بسبب عدم قيام عدد محدود من الأجهزة بالإبلاغ. ومتى توافرت تلك البيانات، من الضروري تعديل البيانات.
- عند النشر لأول مرة، قد تحتوي بعض سجلات المصادر الإدارية على بيانات مؤقتة (حسابات مؤقتة) ولا تصبح البيانات "نهائية" إلا بعد تدقيقها (حسابات نهائية).
- وحيثما يتم استخدام بيانات تقديرية، ينبغي تحديدها بوضوح ثم الاستعاضة عنها بالبيانات الإدارية المعدلة أو النهائية عند توافرها.

5- سهولة الاطلاع

1-5 سهولة الاطلاع على البيانات

- 1-1-5 عرض الإحصاءات بطريقة تعين على التفسير السليم والمقارنات المجدية (حسن التنسيق والوضوح في النص والجدول والرسوم البيانية).

- في حالة البيانات التي تستند إلى دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 1986، يرد في القسم "ك" من الفصل الثالث في ذلك الدليل عرض العناصر الرئيسية التي ينبغي نشرها. أما التصنيف المفصل للإيرادات، والمنح، والنفقات، والإقراض ناقصا مدفوعات السداد، والتمويل، والدين، فيرد عرضها في الفصل الرابع من ذلك الدليل.

- قد لا تكون التعديلات الموسمية مهمة لإحصاءات مالية الحكومة.

2-1-5 ملاءمة وسائط النشر وأشكاله.

- ليس بالضرورة أن يكون الإصدار في صورة ورقية (إذ يمكن نشر البيانات بوسائل إلكترونية عن طريق شبكة الإنترنت أو في منتجات تأخذ شكل أقراص مدمجة بذاكرة قراءة فقط (CD-ROM) وغيرها، على سبيل المثال). وإنما ينبغي أن يتألف من مجموعة كاملة من بيانات إحصاءات مالية الحكومة المؤيدة بمعلومات إيضاحية، وأن يتاح بانتظام على نطاق واسع في شكل ومضمون ثابتين بدرجة معقولة، وأن يكون مقبولا باعتباره البيان الرسمي لإحصاءات مالية الحكومة. ومن الضروري وجود برنامج نشر مخصص لبيانات إحصاءات مالية الحكومة. ولا يعتبر مجرد إصدار بيان صحفي أو عرض البيانات في موقع على شبكة الإنترنت أسلوبا مرضيا لنشر إحصاءات مالية الحكومة.